



أداة تقييم نظام الرقابة  
على الأغذية

## القسم دال

الأساس العلمي / المعرفي  
والتحسين المستمر



أداة تقييم نظام الرقابة  
على الأغذية

## القسم دال

الأساس العلمي / المعرفي  
والتحسين المستمر

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

منظمة الصحة العالمية

روما، 2020

التنويه المطلوب:

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية. 2020. أداة تقييم نظام الرقابة على الأغذية: القسم دال - الأساس العلمي / المعرفي والتحسين المستمر. سلسلة سلامة وجودة الأغذية رقم 5.7 روما. <https://doi.org/10.4060/ca5404ar>.

المسميات المستخدمة في هذا المنتج الإعلامي وطريقة عرض المواد الواردة فيه لا تعبر عن أي رأي كان خاص بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) أو منظمة الصحة العالمية بشأن الوضع القانوني أو الإنمائي لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها وتخومها. ولا تعني الإشارة إلى شركات أو منتجات محددة لمصنعين، سواء كانت مشمولة ببراءات الاختراع أم لا، أنها تحظى بدعم أو تزكية المنظمة أو منظمة الصحة العالمية تفضيلاً لها على أخرى ذات طابع مماثل لم يرد ذكرها.

إن وجهات النظر المُعبر عنها في هذا المنتج الإعلامي تخص المؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو منظمة الصحة العالمية أو سياساتها.

مطبوع ISSN 2708-163X

عبر الإنترنت ISSN 2708-1648

منظمة الصحة العالمية، نسخة الإلكترونية ISBN 978-92-4-000556-3

منظمة الصحة العالمية، نسخة مطبوعة ISBN 978-92-4-000557-0

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ISBN 978-92-5-132523-0

© منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، 2020



بعض الحقوق محفوظة. هذا المُصنَّف متاح وفقاً لشروط الترخيص العام للمشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري - المشاركة بالمثل 3.0 لفائدة المنظمات الحكومية الدولية

(CC BY-NC-SA 3.0 IGO; <https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/3.0/igo/deed.ar>).

بموجب أحكام هذا الترخيص، يمكن نسخ هذا العمل، وإعادة توزيعه، وتكييفه لأغراض غير تجارية، بشرط التنويه بمصدر العمل على نحو مناسب. وفي أي استخدام لهذا العمل، لا ينبغي أن يكون هناك أي اقتراح بأن المنظمة أو منظمة الصحة العالمية تؤيدان أي منظمة، أو منتجات، أو خدمات محددة. ولا يسمح باستخدام شعار المنظمة أو منظمة الصحة العالمية. وإذا تم تكييف العمل، فإنه يجب أن يكون مرخصاً بموجب نفس ترخيص المشاع الإبداعي أو ما يعادله. وإذا تم إنشاء ترجمة لهذا العمل، فيجب أن تتضمن بيان إخلاء المسؤولية التالي بالإضافة إلى التنويه المطلوب: "لم يتم إنشاء هذه الترجمة من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) أو منظمة الصحة العالمية. والمنظمة/منظمة الصحة العالمية ليستا مسؤولتين عن محتوى أو دقة هذه الترجمة. وسوف تكون الطبعة الإنجليزية الأصلية هي الطبعة المعتمدة".

تتم تسوية النزاعات الناشئة بموجب الترخيص التي لا يمكن تسويتها بطريقة ودية عن طريق الوساطة والتحكيم كما هو وارد في المادة 8 من الترخيص، باستثناء ما هو منصوص عليه بخلاف ذلك في هذا الترخيص. وتتمثل قواعد الوساطة المعمول بها في قواعد الوساطة الخاصة بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية (<http://www.wipo.int/amc/en/mediation/rules>). وسيتم إجراء أي تحكيم طبقاً لقواعد التحكيم الخاصة بلجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL).

مواد الطرف الثالث. يتحمل المستخدمون الراغبون في إعادة استخدام مواد من هذا العمل المنسوب إلى طرف ثالث، مثل الجداول، والأشكال، والصور، ومسؤولية تحديد ما إذا كان يلزم الحصول على إذن لإعادة الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق التأليف والنشر. وتقع تبعاً للمطالبات الناشئة عن التعدي على أي مكون مملوك لطرف ثالث في العمل على عاتق المستخدم وحده.

البيعتات، والحقوق، والترخيص. يمكن الاطلاع على منتجات المنظمة الإعلامية على الموقع الشبكي للمنظمة ([www.fao.org/publications](http://www.fao.org/publications)) ويمكن شراؤها من خلال [publications-sales@fao.org](mailto:publications-sales@fao.org). وينبغي تقديم طلبات الاستخدام التجاري عن طريق: [www.fao.org/contact-us/licence-request](http://www.fao.org/contact-us/licence-request). وينبغي تقديم الاستفسارات المتعلقة بالحقوق والترخيص إلى: [copyright@fao.org](mailto:copyright@fao.org).

<http://www.fao.org/publications/ar/>

صورة الغلاف:

©FAO/Oliver Bunic

## CONTENTS

1	القسم الفرعي د.1.....
4	د.1.1. وصول السلطات المختصة إلى المعلومات العلمية والتقنية المحدثه.....
8	د.2.1. القدرة على جمع البيانات وتحليلها لأغراض تحليل المخاطر.....
	د.3.1. اطلاع السلطة المختصة على إطار تحليل المخاطر
20	واستخدامها لهذا الإطار.....
35	القسم الفرعي د.2.....
37	د.1.2. رصد أداء السلطات المختصة والتحسين المستمر.....
	د.2.2. آلية لضمان النظر في أحدث المعلومات العلمية
44	والتقنية لمراقبة الأغذية.....





# القسم دال

يستعرض هذا البعد سمات النظام  
الضرورية لبناء أسسه العلمية،  
وإدراج مبادئ تحليل المخاطر،  
ومواكبة التطورات والمستجدات  
العلمية للتحسين المستمر.

## القسم الفرعي 1.د

### قاعدة الأدلة/ المخاطر

يستكشف هذا القسم الفرعي كيف تركز السلطات على قراراتها بشأن المعلومات العلمية والتقنية ذات الصلة، ويستعرض متانة عمليات جمع المعلومات كأساس لتحليل المخاطر، كما يقيم مدى استخدام إطار تحليل المخاطر هذا لتقدير مخاطر سلامة الأغذية.

**الكفاءة 1.1.د. (وصول السلطات المختصة إلى المعلومات العلمية والتقنية المحدثة)** تضمن هذه الكفاءة أن تكون قرارات السلطات المختصة المتعلقة بمراقبة الأغذية مستندة إلى المعلومات العلمية والتقنية ذات الصلة. لتحقيق ذلك، ينبغي تزويد الموظفين المعنيين بالقدرة على الوصول إلى مصادر المعلومات العلمية والتقنية الأصيلة والمحدثة، يجب أن يكون هناك تعاون نشط مع مراكز التميز أو المراكز المرجعية لسلامة الأغذية، وينبغي أن يشارك الموظفون في الجمعيات المهنية. يجب أيضاً تيسير تبادل المعرفة الجديدة للموظفين مع زملاء العمل وفرق العمل، في إطار التعاون المشترك.

**الكفاءة 2.1.د. (القدرة على جمع البيانات وتحليلها لأغراض تحليل المخاطر)** تضمن هذه الكفاءة في المقام الأول أن عمليات تحليل المخاطر تستند إلى جمع قوي للمعلومات وبيانات الجودة. لا يمكن تنفيذ أنشطة جمع البيانات التي تنتج معلومات صالحة علمياً لدعم تحليل المخاطر إلا في ظل وجود بنية أساسية كافية وقدرة تقنية وخبرة. يجب تطبيق أنظمة مراقبة جمع ومعالجة البيانات لضمان جودة جمع البيانات وتحليلها، وينبغي أن تحدد السلطات المختصة وتجمع البيانات المتعلقة بمجموعات المخاطر والسلع الخاصة بكل بلد. ينبغي إجراء تحليل المخاطر المتعددة القطاعات من خلال نظرة شاملة لسلسلة الإمداد الغذائي التي تدمج المعلومات من نظام المراقبة ومن التفتيش والرصد الروتيني. ينبغي أن تحدد السلطات المختصة بفعالية احتياجات البيانات المتعلقة بتقييم المخاطر، في حين ينبغي إجراء دراسات بحثية حسب الحاجة لربط أمراض معينة بمصادر غذائية ولاستنتاج تقديرات عبء الأخطار الناتجة عن الأغذية.

**الكفاءة 3.1.د. (اطلاع السلطة المختصة على إطار تحليل المخاطر واستخدامها لهذا الإطار)** تقوم هذه الكفاءة بتقييم ما إذا كانت السلطات تستخدم بشكل مناسب إطار تحليل المخاطر لتقدير مخاطر سلامة الأغذية، وتستخدم المخرجات لتخطيط عمليات الرقابة الرسمية لسلامة الأغذية وتحسينها دورياً. وفي حين أن الكفاءة 2.1.د. تتعلق بشكل أساسي بصلاحيات البيانات التي يتم جمعها واستخدامها فيما بعد، فإن الكفاءة 3.1.د. تركز على العمليات القائمة للاستفادة من البيانات. مبدئياً، يجب أن تتضمن سياسة سلامة وجودة الأغذية وتشريعات مراقبة الأغذية والتوجيهات ذات الصلة مبادئ تحليل المخاطر، وتتعامل معها باعتبارها في صلب إطار إدارة التصرف في المخاطر. يجب أن تثبت السلطات المختصة الفهم الصحيح لمبادئ تحليل المخاطر وأن تستخدم أساليب تصنيف المخاطر لتوجيه الموارد لإدارة التصرف في المخاطر. يجب أن يوجد سجل بيانات لفئات/أصناف المخاطر للإستعانة به في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات وإدارة التصرف في المخاطر، ويجب إدراج المشغلين/ العاملين في قطاع



الأغذية في برنامج تفتيش قائم على المخاطر. ينبغي إجراء تقييمات نوعية أو إن أمكن، كمية للمخاطر لتقديم تقديرات صحيحة/ واقعية للمخاطر تدعم عملية صنع القرار في إدارة التصرف في تلك المخاطر. يجب إعادة النظر في تقييم المخاطر وتدابير إدارة التصرف في المخاطر بشكل دوري. أخيراً، يجب فصل الوحدات التي تجري تقييم المخاطر عن إدارة التصرف في المخاطر وظيفياً لحماية نزاهة تقييم المخاطر كممارسة علمية وموضوعية. عند تقييم هذه الكفاءة، من المهم أيضاً فهم كيف تعاونت السلطات في الواقع للوصول إلى نتيجة لها صلاحية وطنية. بمعنى آخر، لا يكفي أن تتفهم كل سلطة مختصة وتنتج مخرجات مهمة تتعلق بإطار تحليل المخاطر (سواء كان تقييماً للمخاطر، أو تدابير لإدارة التصرف في المخاطر، وما إلى ذلك)، ولكن العملية والبيانات المستخدمة تتجاوز نطاقها المباشر، إذا كان ذلك متناسباً مع المخاطر محل التعامل.

## القسم الفرعي 2.د

### التحسين المستمر

يدور حول قدرة السلطات المختصة على مراجعة وتحسين الأداء، مع الأخذ في الاعتبار بالمعرفة العلمية والتقنية الحديثة، لضمان تحقيق النتائج ذات الصلة.

**الكفاءة 1.2.د.1. (رصد أداء السلطات المختصة والتحسين المستمر)** تضمن هذه الكفاءة أن تنفذ السلطات المختصة مجموعة من الأدوات والمنهجيات لمراجعة الأداء وتحسينه بانتظام. ولكي يحدث ذلك، يجب أن تكون هناك خطة رصد قائمة ويجب أن توجد نتائج محددة يمكن مراقبتها وتقييمها لقياس الأداء. يجب استخدام البيانات الناتجة عن خطة مراقبة الأداء لتحسين العمليات وتحقيق النتائج. يجب أن تقوم السلطات المسؤولة عن عمليات الرقابة الرسمية لسلامة الأغذية، من ناحية، بإجراء عمليات تدقيق داخلية لعمليات الرقابة الرسمية، ومن ناحية أخرى، أن تستفيد من عمليات التدقيق الخارجية لمجاميع العمليات التي تقوم بها قصد تحسين تقديم الخدمات العامة.

**الكفاءة 2.2.د.2. (آلية لضمان النظر في أحدث المعلومات العلمية والتقنية لمراقبة الأغذية)** تقوم هذه الكفاءة بتقييم ما إذا كان النظام الوطني لمراقبة الأغذية يستفيد من المعرفة العلمية والتقنية الحديثة. في هذا السياق، يجب أن توجد روابط عمل بين السلطات المختصة والأوساط الأكاديمية والجامعات والمعاهد الفنية ومجموعات الخبراء الأخرى التي تدعم استخراج المعلومات ذات الصلة لتقييم قضايا سلامة الأغذية والغش في الأغذية والاستجابة لها. يمكن أن تساعد منهجيات التنبؤ (مثل المسح الأفقي ونماذج المحاكاة واستطلاعات دلفي وما إلى ذلك) أيضاً في تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر وعمليات الغش الناشئة في مجال سلامة الأغذية، وتسمح بمراقبة أكثر فعالية لتلك المخاطر التي تم فهمها فعلياً وبشكل جيد.





© FAO/Giuseppe Bizzarri

# القسم الفرعي د.1 قاعدة الأدلة/ المخاطر



الكفاءة 1.1.د	
وصول السلطات المختصة إلى المعلومات العلمية والتقنية المحدثة	
الحصيلة الإجمالية	
تقوم السلطات المركزية بإصدار قراراتها بناء على المعلومات العلمية والتقنية ذات الصلة.	
1.1.1.د	يتم إعطاء الموظفين المعنيين إمكانية الوصول إلى مصادر أصيلة ومحدثة للمعلومات العلمية والتقنية، وتلك المتعلقة بالرصد والمراقبة.
2.1.1.د	يتم دعم الموظفين لتبادل المعارف الجديدة مع زملاء العمل وفرق العمل.
3.1.1.د	تتعاون السلطات المختصة بنشاط مع مركز واحد أو أكثر من مراكز التميز أو المراكز المرجعية لسلامة الأغذية، ويشترك الموظفون في الجمعيات المهنية.

الكفاءة 2.1.د	
القدرة على جمع البيانات وتحليلها لأغراض تحليل المخاطر	
الحصيلة الإجمالية	
يستند تحليل المخاطر إلى عمليات متينة لجمع المعلومات والبيانات الجيدة.	
1.2.1.د	تتوفر البنية التحتية والقدرة التكنولوجية الكافية لجمع البيانات بهدف دعم أنشطة تحليل المخاطر.
2.2.1.د	تتوفر الخبرة الكافية عموماً لدعم آليات جمع البيانات والأنشطة ذات الصلة التي يتطلبها البلد لتحليل المخاطر.
3.2.1.د	تقوم السلطات المختصة بمراقبة جمع البيانات ومعالجتها، وتنفيذ أعمال الرقابة على جودة البيانات.
4.2.1.د	تقوم السلطات المختصة بتحديد البيانات المتعلقة بمجموعات المخاطر والسلع الخاصة بكل بلد وبتجميع هذه البيانات.
5.2.1.د	يتوفر نظام مراقبة يدمج المعلومات المستخرجة من رصد السلسلة الغذائية بأكملها من أجل فهم أفضل للمخاطر.
6.2.1.د	تستخدم البيانات المستمدة من برامج التفتيش والرصد والمراقبة الروتينية للاسترشاد بها في أنشطة تحليل المخاطر الجديدة أو الحالية.
7.2.1.د	تقوم السلطات المختصة بتحديد البيانات المطلوبة لتقييم المخاطر واستخراج تلك البيانات.
8.2.1.د	يتم إجراء دراسات بحثية مخصصة لتحديد المصادر الغذائية لأمراض معينة، وفهم وبائيات الأمراض المنقولة بالأغذية وتقدير عبء الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية على المجتمع المحلي.
9.2.1.د	تعمل السلطات المختصة على وضع تقديرات متصلة بعبء الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية التي تدمج بيانات متعلقة بحدوث الأمراض وشدتها مع النسبة إلى حالات الانتقال عن طريق الأغذية، كأفضل دليل على تحديد أولويات المخاطر.

إطلاع السلطة المختصة على إطار تحليل المخاطر واستخدامها لهذا الإطار  
(منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية 2006)

## الكفاءة 3.1.د

الحصيلة الإجمالية	تستخدم السلطات المختصة إطار تحليل المخاطر بشكل مناسب لتحديد المخاطر المتعلقة بسلامة الأغذية، وتستخدم النتائج لتخطيط الرقابة الرسمية على سلامة الأغذية لديها وتحسينها بشكل دوري.
1.3.1.د	تبرهن السلطات المختصة على فهمها السليم لمبادئ تحليل المخاطر والالتزام بإطار إدارة المخاطر في العمليات والنواتج، حسب الضرورة، فيما يتعلق بالتشريعات، ووضع المواصفات، والسياسات، والإرشادات، وما إلى ذلك.
2.3.1.د	تستخدم السلطات المختصة آلية تصنيف المخاطر لتوجيه الموارد نحو إدارة التصرف في المخاطر.
3.3.1.د	عند الضرورة، تستخدم السلطات المختصة توصيف المخاطر لتوجيه وإرشاد نشر مواردها نحو أعمال الرقابة الرسمية.
4.3.1.د	تكون السلطات المختصة قد تعاونت على وضع إطار تصنيف مخاطر للمشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية.
5.3.1.د	يتم القيام بعمليات تقييم المخاطر تُنتج تقديرات علمية للمخاطر (نوعية أو شبه كمية) مع مراعاة الثغرات في البيانات والافتراضات والصعوبات وعدم اليقين في تقدير المخاطر.
6.3.1.د	تجري عمليات تقييم كمية للمخاطر.
7.3.1.د	تطبّق تقنيات متقدمة لإدارة التصرف في مخاطر سلامة الأغذية.
8.3.1.د	تجري إعادة تقييم تقييمات المخاطر وإجراءات إدارة التصرف في المخاطر بشكل دوري وتحديثها عند الضرورة.
9.3.1.د	تكون الوحدات المنفذة لتقييم المخاطر وإدارة المخاطر مفصولة من الناحية الوظيفية، ولا تخضع السلطات المختصة والمشاركون في تقييم المخاطر لأي تضارب في المصالح.

## 1.1.5

## وصول السلطات المختصة إلى المعلومات العلمية والتقنية المحدثة

تقوم السلطات المركزية بإصدار قراراتها بناء على المعلومات العلمية والتقنية ذات الصلة (الفقرة 36 (1) من الوثيقة  
الحصيلة الإجمالية (CAC/GL 82-2013).

## 1.1.1.5

**معياري التقييم:** يتم إعطاء الموظفين المعنيين إمكانية الوصول إلى مصادر أضية  
ومحدثة للمعلومات العلمية والتقنية وتلك المتعلقة بالرصد والمراقبة.



## التوجيه

يحدث التغير التكنولوجي بسرعة، أقله في مجالي علوم الأغذية وسلامة الأغذية. وغالباً ما يؤدي ذلك إلى العمل  
بتقنيات وأساليب وتكنولوجيات جديدة. ولا يمكن للموظفين الذين يتحملون مسؤوليات الرقابة الرسمية على  
المنتجات الغذائية أن يستخدموا هذه الأساليب في عملهم ما لم يتم تحديثها بمعارف جديدة. وقد يبدي الموظفون  
الفنيون حماسة لتطوير أنفسهم بفضل اكتساب معارف جديدة، ولكنهم قد يواجهون في بعض الأحيان عقبة  
تتعلق بالتصاريح للوصول إلى المعرفة من خلال المصادر الأصلية التي يمكن أن تشمل: الوثائق المكتوبة (مثل  
الصحف، والمقالات الصحفية التي يستعرضها الأقران، والكتب العلمية والتقنية)، فضلاً عن الوسائط الألكترونية  
(مثل الوصول الألكتروني إلى المعلومات العلمية والتقنية التي تم التحقق منها). أو يكون وصولهم إلى الشبكة  
العنكبوتية ليس كافياً.

وبنفس الأهمية، يعني ذلك أيضاً أنه بإمكان الموظفين الحصول على المعلومات المستمدة من المراقبة والرصد  
المتكاملين للسلسلة الغذائية- من مراقبة الأمراض المنتقلة بواسطة الأغذية إلى رصد مخاطر سلامة الأغذية.

## النتيجة المحتملة

يمكن أن تستند القرارات المتعلقة بالرقابة على الأغذية إلى العلوم الحديثة التي يتم تقييمها بشكل حاسم،  
كما يتم تقديرها من حيث أهميتها للبلد المعني.

## المؤشرات المحتملة

< الأدلة (مثل الميزانيات) التي توضح تخصيص الأموال الحكومية/ الموارد المالية لتزويد الموظفين بإمكانية  
الحصول على المعلومات العلمية.



< المقابلات مع الموظفين أو استطلاع آرائهم لتحديد:

- i. كمية الموارد الإعلامية للمعارف الجديدة المتاحة للموظفين ونوعيتها.
- ii. ما إذا كان يتم تيسير وصول الموظفين إلى هذه الوسائط على نحو كافٍ (على سبيل المثال، يتلقى الموظفون تدريباً بشأن كيفية الوصول إلى الموارد الألكترونية).
- iii. ما إذا كان بإمكان الموظفين الرئيسيين الاطلاع على المنشورات العلمية، أو الأوراق العلمية، أو وسائل الإعلام، عن طريق الاشتراكات التي تقدمها الحكومة.
- iv. ما إذا كان الموظفون يحصلون على التكنولوجيا التي يمكن أن تسهل التعلم عن بعد أو التعاون (مثل مرافق المؤتمرات عن بعد).
- v. ما إذا كان الموظفون يحصلون على المعلومات المستمدة من رصد سلامة الأغذية ومراقبة الأمراض التي تنتقل عن طريق الأغذية.
- vi. توفر أدلة أو توجيهات للموظفين تقدم معلومات عن كيفية الحصول على الترتيبات أو الاستفادة منها على أفضل وجه.
- vii. استثمار الحكومة واهتمامها بالتعلم المستمر.
- viii. مدى إدراك الموظفين أن المواقع الألكترونية الخاصة بالدستور الغذائي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة تتضمن موارد علمية وتقنية.

#### مصادر الأدلة

< مقابلات مع الموظفين أو استطلاع آرائهم.

< الميزانيات.

#### أنظر أيضاً

- أ.3.1.2 يُترجم تحليل تكاليف الخدمات العلمية ذات الصلة في مخصصات الموازنة/ الميزانية.
- أ.6.1.2 ترصد السلطات المختصة في موازنتها/ ميزانياتها الموارد المالية اللازمة لشراء البنى التحتية والمعدات الأساسية (المكاتب واللوجستيات ووسائل النقل وتكنولوجيا المعلومات وما إلى ذلك) وتجديدها وصيانتها.

#### 2.1.1.د

**مقياس التقييم:** يتم دعم الموظفين لتبادل المعارف الجديدة مع زملاء العمل و فرق العمل

## التوجيه

يعتمد بناء الفرق وجماعات الممارسة المهنية على الحماس والاندفاع المهني عند الأفراد الذين غالباً ما يقومون بتوليف معارف جديدة ويتشاركونها مع زملائهم في المهنة من خلال الندوات أو ورش العمل. ويمكن استخلاص العديد من الفوائد من هذا النوع من الأنشطة، بما في ذلك إعلام الموظفين بأخر التطورات والمعارف الجديدة، وبناء المجموعات، ومعالجة الأفكار، وتحديد مشاريع جديدة، وتفعيل مبادرات جديدة.

## النتيجة المحتملة

تستخدم مجموعات الموظفين المعارف الجديدة وتبادلها بطريقة تعاونية.

## المؤشرات المحتملة

- < وجود سياسة للسلطات المختصة تشجع الموظفين على استحضار الأساليب والمعارف الجديدة وتقاسمها.
- < توفر جماعات ممارسة مهنية مفعلة من خلال تقاسم الموظفين للأساليب والمعارف الجديدة.
- < عقد ندوات دورية، وورش عمل أو وجود جماعات ممارسة مهنية.

## مصادر الأدلة

- < وثائق السياسات.
- < تقارير الندوات/ حلقات العمل حول تشاطر المعارف.
- < مقابلات مع الموظفين.

## أنظر أيضاً

أ.2.3.2 تُشجع السلطات المختصة التبادل النشط للمعرفة والمهارات بين الموظفين.

## 3.1.1.د

**معيار التقييم:** تتعاون السلطات المختصة بنشاط مع مركز واحد أو أكثر من مراكز التميز<sup>1</sup> أو المراكز المرجعية<sup>2</sup> لسلامة الأغذية، ويشارك الموظفون في الجمعيات المهنية.

1 مركز تميز: قد يشير إلى مؤسسة أكاديمية.

2 المركز المرجعي: قد يشير إلى مختبر ما.

## التوجيه

يتعين على السلطات المختصة النظر في "الوصول إلى/ الإستعانة بـ" الخبرات التي قد لا تمتلكها داخلياً، سواء على المستوى المؤسسي أو الفردي.

على المستوى المؤسسي، يتطلب الإعراف الرسمي بتحقيق إنجازات مهمة في مجال التحليل العلمي واستحقاق تسمية "مركز مرجعي" أو "مركز تميز" وجود مستوى من الاستثمارات والخبرة التي لا تملكها بعض البلدان. وعلى الرغم من ذلك، كثيراً ما تبرز الحاجة إلى فوائد النتائج العلمية التي تقدمها هذه المراكز لدى جميع البلدان التي تمارس أعمال الرقابة الرسمية لضمان سلامة الأغذية. وتشمل الفوائد الحصول على تحليل دقيق وموثوق به للعينات، باستخدام المقاييس والتقنيات والمعدات في بعض الأحيان أو الخبرة التي لا تتوفر في معظم المختبرات العادية التي تُعنى بسلامة الأغذية. وتوفر المعلومات من هذا النوع للمكتب الاقليمي دعماً لاتخاذ القرارات القائمة على العلوم والأدلة، بما في ذلك خلال الأزمات أو حالات الطوارئ المرتبطة بسلامة الأغذية. وينبغي أن تفكر السلطات المختصة في تركيز الخبرات والمرافق المتصلة بتحليل محددة في المختبرات المرجعية التي يمكن الوصول إليها على الصعيد الوطني. وفي بعض البلدان التي قد لا تتوفر فيها مراكز الامتياز أو مراكز مرجعية، يمكن التفكير في إقامة تعاون على المستوى الإقليمي.

على المستوى الفردي، يقيّم هذا المعيار أيضاً، ما إذا كان وإلى أي مدى، يتم تشجيع الموظفين المعيّنين لدى السلطات المختصة على المشاركة في الجمعيات/ الرابطة المهنية حتى يتم الحفاظ على الخبرة، باعتبار أنه خلال التبادل مع النظراء، تتكون هناك معرفة وتكتسب كفاءات تكميلية.

## النتيجة المحتملة

توفر الروابط مع مراكز الامتياز للحكومة معلومات علمية موثوقة وأساساً منطقية لصنع القرارات.

## المؤشرات المحتملة

- < قدرة الحكومة على أن تثبت قيام تعاون نشط مع مراكز تميز و/ أو المراكز المرجعية (مثل المختبرات الاقليمية لسلامة الأغذية).
- < أدلة على التعاون النشط والمستمر مع مركز واحد على الأقل من هذا القبيل (أو الحصول على دعم منه) (مثل إرسال العينات و/ أو تلقي الخبرات).

## مصادر الأدلة

- < المقابلات مع المراكز المرجعية/ مراكز الامتياز.
- < المراسلات مع المراكز.
- < العينات.

## أنظر أيضاً

د.2.2.1 توجد روابط عمل مثمرة بين السلطات المختصة والأوساط الأكاديمية، والجامعات، والمعاهد التقنية وغيرها من مجموعات الخبراء (مثل اللجان العلمية)، بهدف استخراج معلومات ذات صلة لتقييم قضايا السلامة الغذائية والغش والتصدي لها.

## 2.1.5

## القدرة على جمع البيانات وتحليلها لأغراض تحليل المخاطر

يستند تحليل المخاطر إلى عمليات متينة لجمع المعلومات والبيانات الجيدة

الحصيلة الإجمالية

## 1.2.1.5

**معياري التقييم:** توفر البنية التحتية والقدرة التكنولوجية الكافية لجمع البيانات بهدف دعم أنشطة تحليل المخاطر.



## التوجيه

يجب على الحكومة أن تتحمل المسؤولية عن تنفيذ الرقابة الرسمية على الأغذية، وفي حين تنشأ تهديدات ومخاطر جديدة أو تتضح معالمها، فإن التحسين المستمر في الحد من المخاطر أمر مطلوب. ويتعين على السلطات المختصة أن تتولى المسؤولية عن البحوث وتوليد البيانات لأنشطة تحليل المخاطر بهدف وضع معايير لسلامة الأغذية ولإرشاد عمليات الرقابة الرسمية. ولمعالجة ذلك بشكل صحيح، يتعين على الحكومة أن تستثمر في البنية التحتية مثل المختبرات والتكنولوجيا لدعم جمع البيانات (الفقرة 46 من الوثيقة CAC/GL 82-2013). وينبغي أن تستند الدراسات الاستقصائية لجمع البيانات إلى خطط أخذ عينات تمثيلية صالحة من الناحية الإحصائية. ويجب إجراء تحليل لقدرات المختبرات مقارنةً بالقضايا ذات الأولوية المتعلقة بسلامة الأغذية (أو مسائل أخرى ذات صلة، مثل حالات الغش المحددة)، فضلاً عن استعراض برامج الرصد وغيرها من الدراسات الاستقصائية، وينبغي أن تتوفر نظم لجمع البيانات وتخزينها وتحليلها مركزياً. فمن شأن ذلك أن يمكّن السلطات المختصة من تحديد ما إذا كانت تتم تلبية الحاجة إلى البيانات أم لا، وما ينبغي عمله حيال ذلك.

## النتيجة المحتملة

يمكن تنفيذ أنشطة جمع البيانات.

## المؤشرات المحتملة

- < وجود البنية التحتية والقدرات المخبرية الكافية لتسريع جمع البيانات وتحليلها على المستوى المركزي.
- < توفر مرافق مبنية مخصصة لجمع البيانات لأنشطة تحليل المخاطر أو إتاحتها للمكونات.

- < قوائم القدرات التقنية (التكنولوجيا الصالحة والوظيفية والجاهزة للاستخدام) ونظم معالجة البيانات المناسبة لتحليل المخاطر.
- < قدرة السلطات المختصة على الوصول إلى البيانات التي تعدّها أو تنتجها هيئات علمية معترف بها دولياً مثل لجنة الخبراء المشتركة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، ولجنة الخبراء المشتركة والمعنية بتقييم المخاطر الميكروبيولوجية، واجتماع الخبراء المشترك بشأن تقييم المخاطر الميكروبيولوجية، والنظام العالمي للرصد البيئي.
- < قدرة البلد على جمع البيانات المتعلقة بالمخاطر والمشاكل الغذائية الخاصة بها.

#### مصادر الأدلة

- < مقابلات مع الموظفين.
- < البيانات التي تم جمعها.
- < تحليل البيانات.

#### أنظر أيضاً

- أ.2.2.3 يتوفر نظام لتكنولوجيا المعلومات لتسجيل البيانات التي يتم جمعها أثناء الرقابة على الأغذية ومراقبة الأمراض المنقولة بالأغذية وتحليلها وتبادلها.
- أ.2.3.3 يملك النظام الوطني للمختبرات قدرات تقنية كافية للتصدي للمخاطر ذات الأولوية ووضع معايير الجودة لتحليل الأغذية وتحليل العينات السريرية للكشف عن الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية.
- ب.1.2.3 تقوم السلطات المختصة بتصميم واعتماد برنامج متماسك قائم على المخاطر لتدابير الرقابة يستند إلى المعلومات ذات الصلة ويتكيف مع تطور الحالات.
- ب.1.2.4 يجري تشغيل برنامج الرقابة على الواردات المستند إلى المخاطر على النحو المقرر، مع مراعاة الموارد المتاحة.
- ب.1.2.5 تتوفر إجراءات تفصيلية لمراقبة الحدود، وتكون متاحة لجميع العاملين على نقاط التفتيش الحدودية، ويجري تنفيذها.
- ب.1.2.2 تؤدي عمليات تصنيف المخاطر إلى تطوير برامج لرصد سلامة الأغذية.

#### د.1.2.2

**معيّار التقييم:** تتوفر الخبرة الكافية عموماً لدعم آليات جمع البيانات والأنشطة ذات الصلة التي يتطلبها البلد لتحليل المخاطر.



## التوجيه

إن البلد الذي لديه عدد كافٍ من الخبراء الموثوقين الذين يغطون مجموعة واسعة بما فيه الكفاية من التخصصات المتعلقة بسلامة الأغذية هو أفضل استعداداً للتعامل مع قضايا السلامة الغذائية الداخلية بسرعة وفعالية. ولتحقيق أهدافها، قد تحتاج بعض الحكومات إلى استقدام خبرات محددة من الخارج. وحيثما أمكن، تميل البلدان إلى إنشاء عمليات وآليات خاصة بها، بما في ذلك زيادة عدد الخبراء الوطنيين والحفاظ عليهم لإجراء بحوث تتعلق بسلامة الأغذية وجمع البيانات من أجل تحليل المخاطر (الفقرة 46 من الوثيقة CAC/GL 82-2013). وهذا يعطي المزيد من الاستقلال والمكانة والملائمة على المستوى الوطني، فضلاً عن تعزيز كفاءة الحكومة. ومن المرجح أن يتحقق ذلك من خلال إقامة روابط ذات صلة مع الجامعات والأوساط الأكاديمية، بحيث تكون برامج البحث والتدريب المحددة موجهة بشكل مناسب لسد الثغرات في الخبرات والمعارف. وتكتسب هذه الروابط أفضل طابع رسمي من خلال لجان الخبراء التي تدعم السلطات المختصة في عملها، على سبيل المثال من خلال اتفاقيات الخدمات.

## النتيجة المحتملة

تنتج أنشطة جمع البيانات معلومات صحيحة علمياً.

## المؤشرات المحتملة

- < يمكن تلبية الغالبية العظمى من احتياجات جمع البيانات وتحليلها على مستوى الخبرة.
- < توفر الاستثمارات لتطوير قدرات كافية للقيام بأنشطة صحيحة لجمع البيانات.
- < قيام روابط مع الجامعات والأوساط الأكاديمية.

## مصادر الأدلة

- < قوائم بالخبراء تشرح مؤهلاتهم وخبراتهم وأدوارهم في إجراء أنشطة جمع البيانات (قوائم بالموظفين الفنيين في المختبرات ومحلي البيانات العامة، بمن فيهم الموظفون من تخصصات محددة متصلة بتقييم المخاطر مثل علماء السموم وخبراء تقييم التعرض والخبراء في مجال استهلاك الأغذية وما إلى ذلك).
- < أدلة مستندية على أنشطة جمع البيانات وتحليل المخاطر الحكومية وما يرتبط بها من قوائم الخبراء الذين تمت الاستعانة بهم للقيام بهذا العمل.

## أنظر أيضاً

- أ.2.1.3. تملك السلطات المختصة مبادئ توجيهية واضحة في مجال السياسات تتناول المؤهلات المطلوبة لمختلف الموظفين الذين يؤدون أنشطة الرقابة على الأغذية.
- أ.2.3. تنمية قدرات الموظفين.



## د.1.2.3



**معيار التقييم:** تقوم السلطات المختصة بمراقبة جمع البيانات ومعالجتها، وتنفيذ أعمال الرقابة على جودة البيانات.

## التوجيه

بالنسبة للحكومات التي تملك سياسة وقدرة على القيام بأنشطة جمع البيانات الخاصة بها وتحليلها، من المهم أن تقوم السلطة المختصة برصد عملية تجميع البيانات ومعالجتها، وتنفيذ عمليات رقابة منتظمة على جودة البيانات. وسيضمن ذلك توفر بيانات عالية الجودة تسترشد بها المواصفات وأعمال الرقابة لضمان سلامة الأغذية. ويمكن أن يدعم الاتصال المناسب بنظام أو معهد وطني موثوق به لعلم القياس عملية الاستخراج المتسق للبيانات العالية الجودة. ويُحدّد استخدام المختبرات التي تحافظ على الشكل الأساسي لإدارة المختبرات. وينبغي تأمين اعتمادات المختبرات، وتحديدًا للتحليلات اللازمة لجمع البيانات.

## النتيجة المحتملة

يتم ضمان جودة جمع البيانات وتحليلها من خلال أنظمة لرصد عمليات الجمع ومعالجة البيانات.

## المؤشرات المحتملة

- < بيان جودة الرقابة من خلال:
  - .ix المشاركة في جولات الاختبارات التعاونية الدولية.
  - .x استخدام المواد المرجعية.
- < مقاربات معالجة البيانات والأهمية الإحصائية للاستنتاجات.

## مصادر الأدلة

- < أدلة مستندية على أي مما سبق باعتباره سياسة ونهجاً رسميين.
- < أدلة مستندية على وجود صلة مناسبة بنظام أو معهد وطني موثوق به للقياس.

## أنظر أيضاً

- أ.2.2.5 يتم توفير المعدات والمساحة والمرافق المناسبة لأخذ العينات (مثل أماكن التخزين المضبوطة الحرارة والبنية التحتية اللازمة لنقل العينات إلى المختبرات) لأنشطة الرصد أو المراقبة.
- أ.2.3 الموارد التحليلية.
- د.1.3.6 تجري عمليات تقييم كمية للمخاطر.

## 4.2.1.5

**معياري التقييم:** تقوم السلطات المختصة بتحديد البيانات المتعلقة بمجموعات المخاطر والسلع الخاصة بكل بلد وبتجميع هذه البيانات.

## التوجيه

إن بعض الأغذية محفوف بمخاطر عالية بسبب ميله إلى أن يكون ملاذاً للأخطار المتصلة بسلامة الأغذية و/ أو تواتر استهلاكه من قبل مجموعات المستهلكين المستهدفة. وقد تكون بعض الأغذية العالية المخاطر أو الأخطار الشديدة خاصة بالبلد أو المنطقة.

تتحمل الحكومات مسؤولية جمع البيانات المتعلقة بالمخاطر الخاصة بكل بلد من أجل تقديم المعلومات عن الكيفية التي ينبغي من خلالها إدارة التصرف في المخاطر ومعالجتها بأمان على طول السلسلة الغذائية، وحسب طبيعة الرقابة الرسمية المناسبة لذلك (النقطة الأولى من الفقرة 50 من الوثيقة CAC/GL 82-2013). ولتحقيق ذلك، يجب جمع البيانات الأولية الصحيحة واستخدامها في أنشطة تحليل المخاطر اللاحقة. وبإمكان السلطات المختصة أن تجري استقصاءاتها الخاصة بشأن الأغذية التي تتواجد عادةً في البلد (مع الاستفادة من أن المعلومات المكتسبة تعزى مباشرة إلى الظروف والمواد الغذائية الموجودة في البلد) وأن تكملها بالمعلومات والبيانات التي أنتجها أصحاب المصلحة الآخرون، بما في ذلك المصادر ذات المصادقية العالية مثل المنظمات الدولية والدستور الغذائي. وينبغي على السلطات المختصة ذات الصلة النظر في مجموعة واسعة بما فيه الكفاية من الأغذية المعرضة للمخاطر ومخاطر الملوثات المحتملة، وكذلك استناداً إلى انتقال الملوثات عن طريق الأغذية حيثما يكون من الممكن وجود مجموعة من مسارات التعرض. ومن المهم أن تؤخذ السلسلة الغذائية بأكملها بعين الاعتبار عند تحديد توقيت ومكان جمع البيانات لفهم المراحل الأكثر استراتيجية حيث ينبغي جمع البيانات (الفقرة 36 من الوثيقة CAC/GL 82-2013). وقد يكون من الضروري جمع البيانات الأولية (الاستقصاءات)، إما لعدم وجود خطط جارية للرصد أو المراقبة، أو للتحقيق في المخاطر الناشئة التي لم تؤخذ في الحسبان بعد بشكل جيد في خطط أخذ العينات تلك.

## النتيجة المحتملة

يتم استخراج البيانات والمعلومات عن الأغذية والسلع المحددة المعرضة للمخاطر واستخدامها في أنشطة تحليل المخاطر.

## المؤشرات المحتملة

- < بيانات المخاطر ذات الصلة بالمواد الغذائية ذات المخاطر المحددة، ولاسيما البيانات المتعلقة بانتشار الأخطار وتقديرها.
- < المعلومات التقنية الداعمة للبروتوكولات لأغراض الاستقصاء أو برامج جمع البيانات.
- < الأخطار/ السلع المحددة التي تخضع للدراسات الاستقصائية أو برامج جمع البيانات.
- < جمع بيانات مراقبة صحة الانسان والنظر فيها عند تحديد مجال تركيز الاستقصاءات أو برامج جمع البيانات.

## مصادر الأدلة

< الوثائق الداعمة للاستقصاء أو برامج جمع البيانات.

## أنظر أيضاً

- ب.2.1.2 تؤدي عمليات تصنيف المخاطر إلى تطوير برامج لرصد سلامة الأغذية.  
د.2.3.1 تستخدم السلطات المختصة آلية تصنيف المخاطر لتوجيه الموارد نحو إدارة التصرف في المخاطر.

## 5.2.1.د



**معيّار التقييم:** يتوفر نظام مراقبة يدمج المعلومات المستخرجة من رصد السلسلة الغذائية بأكملها من أجل فهم أفضل للمخاطر.

## التوجيه (منظمة الصحة العالمية، 2013)

ينبغي ضمان وصول أصحاب المصلحة في النظام الوطني للرقابة على الأغذية ولاسيما السلطات المختصة ذات الصلة إلى المعلومات التي يستخرجها نظام المراقبة في الوقت المناسب، لتمكينهم من تحديد المخاطر أو القضايا التي تحتاج إلى معالجة، ولتحديدها إذا كانت أعمال الرقابة أو الإجراءات القائمة فعالة أم لا (الفقرة 60 من الوثيقة (CAC/GL 82-2013).

ويمكن اعتماد آليات مختلفة لمراقبة متكاملة للسلسلة الغذائية لتحديد الأمراض المنقولة بالأغذية. وسيحتاج كل بلد إلى هيكلة نظامه المتكامل لمراقبة السلسلة الغذائية بطريقة تراعي أصحاب المصلحة المعنيين وموقع مصادر البيانات. ومع ذلك، وبصرف النظر عن الهيكل المختار، هناك بعض العناصر المشتركة بين كل هذه الهياكل وهي تشمل ما يلي:

- i. فريقاً من الممثلين من كل قطاع ذي صلة، لديهم معرفة مفصلة عن كيفية جمع البيانات في قطاعهم.
  - < تحديد مصادر البيانات في كل قطاع من القطاعات المتاحة للمراقبة المتكاملة لسلسلة الأغذية.
  - < تحديد العوامل المسببة للأمراض والأنسب للمراقبة المتكاملة لسلسلة الأغذية.
  - < تحديد أنواع الحيوانات والأغذية التي يجب إدماجها.
- ii. استعداد كل قطاع للمشاركة في المراقبة المتكاملة لسلسلة الأغذية.
- iii. هياكل إدارية واضحة لتقاسم البيانات المتكاملة وتحليلها (كما في ذلك آلية التنسيق وآلية الاتصال).
- iv. تواصل منتظم لمناقشة جميع جوانب المراقبة المتكاملة للسلاسل الغذائية.
- v. بيان واضح بأهداف المراقبة.
- vi. قاعدة بيانات تحتضن البيانات المستخرجة والمجمعة من جميع القطاعات المشاركة في المراقبة المتكاملة للسلاسل الغذائية، مع معجم بيانات لكل حقل من حقول البيانات.

- vii. آلية نقل للبيانات باستخراجها من قواعد بيانات المراقبة القائمة ومصادرها الأخرى لإحالتها إلى قاعدة بيانات المراقبة المتكاملة للسلسلة الغذائية، وسيحدد ما يلي:
- < نوع التحويل الإلكتروني (مثل التغذية التلقائية، وإرسال جداول البيانات يدوياً، وما سوى ذلك).
  - < وتيرة نقل البيانات.
  - < حقوق البيانات التي سيتم إرسالها إلى قاعدة البيانات.
- viii. إجراء تحليل وتفسير منتظمين في قطاعات متعددة للبيانات المتكاملة (كما يشمل عملية استعراض نوعية البيانات وإسناد المصدر)، ونشرها في التقارير السنوية.
- وينبغي استخدام النتائج التي تم الحصول عليها من نظام المراقبة المتكامل للسلاسل الغذائية بصورة روتينية في تحليل المخاطر، لتحديث أطر تصنيف المخاطر، وبرامج وخطط التفتيش والرصد.

### النتيجة المحتملة

استخدام البيانات المستمدة من نظام المراقبة المتكاملة للسلسلة الغذائية بشكل روتيني لإجراء تحليل متعدد القطاعات للمخاطر يؤدي إلى تطوير (أو تغيير) التدخلات.

### المؤشرات المحتملة

- < وجود فريق من ممثلي كل قطاع من القطاعات ذات الصلة يعمل على جمع البيانات وتقاسمها.
- < هيكل حكومي يتيح تبادل البيانات.
- < توفر قاعدة بيانات تحتضن بيانات المراقبة المتكاملة للسلسلة الغذائية، مع معجم بيانات لكل حقل من حقول البيانات.
- < آلية لنقل البيانات لاستخراج البيانات من قواعد بيانات المراقبة القائمة ومصادر البيانات الأخرى لإحالتها إلى قاعدة بيانات المراقبة المتكاملة للسلسلة الغذائية.
- < تحليلات البيانات المدرجة في نشرة مراقبة منتظمة تكون متاحة لجميع أصحاب المصلحة..

### مصادر الأدلة

- < قاعدة بيانات المراقبة المتكاملة لسلسلة الأغذية.
- < تقارير تحليل البيانات.
- < نُسخ من نشرات المراقبة المنتظمة.

### أنظر أيضاً

- ب.2.2 مراقبة الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية (الصحة العامة).
- د.1.2.6 تستخدم البيانات المستمدة من برامج التفتيش والرصد والمراقبة الروتينية للاسترشاد بها في أنشطة تحليل المخاطر الجديدة أو الحالية.

- 2.3.1.د تستخدم السلطات المختصة آلية تصنيف المخاطر لتوجيه الموارد نحو إدارة التصرف في المخاطر.  
 6.3.1.د تجري عمليات تقييم كمية للمخاطر.  
 8.3.1.د تجري إعادة النظر في عمليات تقييم المخاطر وإجراءات إدارة التصرف في المخاطر بشكل دوري وتحديثها عند الضرورة.

## 6.2.1.د

**معياري التقييم:** تستخدم البيانات المستمدة من برامج التفتيش والرصد والمراقبة الروتينية للاستشارة بها في أنشطة تحليل المخاطر الجديدة أو الحالية.



## التوجيه

عندما تكون برامج رصد سلامة الأغذية (في سلسلة الأغذية) ومراقبتها (بيانات الصحة العامة) نافذة وفعالة، فهي تنتج المعلومات والبيانات التي يمكن أن تكون مفيدة لاستعراض التحقيقات بشأن تقييم المخاطر أو لإرشاد أنشطة تحليل المخاطر الشاملة التي تنفذها السلطات المختصة المسؤولة عن الرقابة على الأغذية. وعندما لا تكون هذه البيانات متوفرة فإن البيانات النابعة من برامج التفتيش الروتينية تُعتبر نقطة انطلاق جيدة للبدء ببناء مجموعة البيانات. ويمكن أن يُسترد بهذه البيانات في أنشطة تحليل المخاطر الجديدة أو في استعراض أنشطة تحليل المخاطر الحالية. ومن المرجح أن يتم إنتاج هذه البيانات من قبل عدد من السلطات المختصة المختلفة من خلال خطط أخذ العينات التي تكون مسؤولة عنها، وينبغي أن يتم تقاسمها والنظر فيها بشكل مشترك من قبل سلطات مختصة أخرى ذات صلة أو هيئات تقييم المخاطر. وفي عدد من الحالات، يمكن أن يحمل هذا الاستعراض المشترك السلطات المختصة المسؤولة عن إنتاج هذه المعلومات إلى استعراض بعض جوانب عملية جمع البيانات في وقت لاحق لتعديل نوعية المعلومات المنتجة من أجل تحسين استخدامها. ومن شأن اتباع نهج موحد فيما بين السلطات المختصة أن يضمن مراعاة السلسلة الغذائية بأكملها (الفقرة 36 من الوثيقة CAC/GL 82-2013).

## النتيجة المحتملة

تكون أنشطة تحليل المخاطر محدثة وذات جودة أفضل، وتلقي نظرة شاملة على إمدادات الأغذية وطرق التعرض البديلة.

## المؤشرات المحتملة

- < توفر البيانات والنتائج المعالجة لبرامج الرصد والمراقبة (ولاسيما انتشار الأخطار الكبيرة وآثارها).
- < الأدلة على أن هذه البيانات تتم معالجتها لإرشاد أنشطة تحليل المخاطر، سواء لجهة تقييم المخاطر أو إدارة التصرف فيها (إما للحصول على معلومات جديدة أو لاستعراض المعلومات المتوفرة).

## مصادر الأدلة

- < بيانات من برامج الرصد والمراقبة (التي ينتجها عدد من السلطات المختصة المختلفة خلال خطط أخذ العينات التي تكون مسؤولة عنها).

< الوثائق التي تربط بوضوح بيانات برامج المراقبة والرقابة بأنشطة تحليل المخاطر.

#### أنظر أيضاً

- ب.2.1.2 تؤدي عمليات تصنيف المخاطر إلى تطوير برامج لرصد سلامة الأغذية.
- ب.4.1.2 يسترشد برنامج الرصد بإطار تصنيف مخاطر للمشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية.
- ب.6.1.2 تستخدم نتائج ومخرجات برامج الرصد لاستعراض/ إرشاد سياسات واستراتيجيات الرقابة على الأغذية واقتراح التدخلات/ التدابير الملائمة.
- ب.4.2.2 تتوفر القدرة على إجراء تقييمات سريعة للمخاطر المتعلقة بالحوادث الصحية العامة الحادة على الصعيدين الوطني ودون الوطني.
- د.2.3.1 تستخدم السلطات المختصة نهج تصنيف المخاطر لتوجيه الموارد نحو إدارة التصرف في المخاطر.
- د.6.3.1 تجري عمليات تقييم كمية للمخاطر.

#### 7.2.1.د

**معياري التقييم:** تقوم السلطات المختصة بتحديد البيانات المطلوبة لتقييم المخاطر واستخراج تلك البيانات.



#### التوجيه

بالنسبة إلى الحكومة التي تملك سياسة وقدرة على تنفيذ أنشطة تقييم المخاطر الخاصة بها، من المهم أن تسترشد بمسألة إدارة التصرف في المخاطر وعملية تفويض لتقييم المخاطر وعمليات تطوير لاحقة، وإعلام بالبيانات المطلوبة بشكل محدد لإجراء تقييم سليم للمخاطر وضمان إدارة التصرف في المخاطر والإبلاغ عنها بشكل مناسب.

#### النتيجة المحتملة

تتناول أنشطة تقييم المخاطر مباشرة مسائل إدارة التصرف في المخاطر وعدم اليقين أو التقلب في تقديرات المخاطر، وتشجع على جمع المزيد من البيانات.

#### المؤشرات المحتملة

- < أدلة على متطلبات البيانات المنشورة أثناء التكاليف بإجراء تقييم للمخاطر.
- < أدلة على البيانات المستخرجة لسد أبرز الثغرات على مستوى البيانات.

#### مصادر الأدلة

< وثائق تقييم المخاطر.



## أنظر أيضاً

- 2.3.1.د تستخدم السلطات المختصة آلية تصنيف المخاطر لتوجيه الموارد نحو إدارة التصرف في المخاطر.  
6.3.1.د تجري عمليات تقييم كمية للمخاطر.

## 8.2.1.د



**معيار التقييم:** يتم إجراء دراسات بحثية مخصصة لتحديد المصادر الغذائية لأمراض معينة، وفهم وبائيات الأمراض المنقولة بالأغذية وتقدير عبء الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية على المجتمع المحلي.

## التوجيه

قد تحدث حالات لا يمكن فيها لنظام المراقبة القائم الإجابة على بعض الأسئلة المهمة المتصلة بالأمراض المنقولة بواسطة الأغذية، على سبيل المثال:

1. ما هي نسبة أمراض الإسهال في المجتمع التي تنتج عن مسببات الأمراض التي قد تكون منقولة بواسطة الأغذية؟
2. نشهد تفشي نوع معين من السالمونيلا، ولكن نظام المراقبة لدينا يخبرنا بوجود حالات عرضية أيضاً. فهل المنتج الغذائي المسؤول عن تفشي المرض يسبب أيضاً حالات عرضية؟
3. ما هي نسبة حالات الإشرىكية القولونية المنتجة لسموم شيجا التي يتم الإبلاغ عنها إلى نظام المراقبة والتي تُعتبر منقولة بواسطة الأغذية؟
4. هل توجد أنواع الكمبيلوباكتري التي نجدها عند البشر في الأغذية أو في الحيوانات أيضاً؟ وما هي نسبة حالات الكمبيلوباكتري التي يبلغ عنها لنظام المراقبة والتي يمكن أن تعزى إلى لحوم الدجاج؟

يمكن للدراسات البحثية المخصصة الإجابة على بعض هذه الأسئلة. وتشمل أنواع الدراسات المخصصة التي ينبغي أن تكون البلدان قادرة على القيام بها الدراسات المتعلقة بالعوامل المسببة للأمراض، ودراسات عوامل الخطر، ودراسات عبء المرض، ودراسات إسناد المصادر، وانتشار العوامل الممرضة على طول السلسلة الغذائية ودراسات النظام الغذائي الكلي.

وفي ضوء وجود فجوة في المعارف المتعلقة بالأمراض المنقولة بالأغذية التي لا يمكن لنظام المراقبة والاستجابة معالجتها، قد يكون من الضروري إجراء دراسة مخصصة. وهناك العديد من الطرق للقيام بهذه الدراسة، ولكن يجب أن تكون الخصائص التالية مشتركة بينها جميعاً:

- i. مجال تركيز واضح (على سبيل المثال طرح سؤال محدد للإجابة عنه) وأهداف واضحة ترد في اختصاصات الدراسة التي يتعين الاضطلاع بها.
- ii. الاستعانة بالخبراء المختصين الذين لديهم إلمام بأساليب البحث والأمراض المنقولة بالأغذية والسياق الذي ستجرى فيه الدراسة تحت القيادة المناسبة. وينبغي أن يشمل الخبراء الموظفين الحكوميين والأكاديميين من القطاع الجامعي، كحد أدنى.

- iii. الأساليب المناسبة المتصلة بمسألة الدراسة.
- iv. التمويل المناسب والموارد المناسبة.
- v. إدراج اعتبارات أخلاقية (مثل الحصول على الموافقة المسبقة للجنة أخلاقيات البحوث البشرية).
- vi. أن تؤدي إلى نتائج واضحة ينبغي استشرافها بحيث يتم إشراك الخبراء المعنيين منذ البداية (مثلاً، هل من المرجح أن تؤدي الدراسة إلى تغيير في السياسة في ما يتعلق سلامة الأغذية أو لوائحها؟ إذا كان الأمر كذلك، سيحتاج خبراء سلامة الأغذية إلى أن يكونوا جزءاً من مجموعة العمل لضمان استخدام النتائج للتأثير على تغيير السياسة).
- لمزيد من الإرشادات، يرجى الرجوع إلى منشورات منظمة الصحة العالمية الواردة في الهامش.

### النتيجة المحتملة

إجراء دراسات مخصصة لتوفير المعلومات لإدارة التصرف في المخاطر خارج الحالات الحادة.

### المؤشرات المحتملة

- < وجود سلطة تنفيذية مسؤولة عن الشروع بهذه الدراسات المخصصة وتوفير الموارد لها، وقادرة على تنفيذ النتائج المستخلصة.
- < وجود آلية مناسبة لمناقشة أنواع الدراسات البحثية المستهدفة التي يتعين القيام بها في البلاد والاتفاق عليها وتنفيذها وإدارتها.

### مصادر الأدلة

- < الدراسات البحثية المخصصة (الدراسات المتعلقة بالعوامل المسببة للأمراض، ودراسات عوامل الخطر، ودراسات عبء المرض، ودراسات إسناد المصادر، وانتشار العوامل المسببة للأمراض على طول السلسلة الغذائية ودراسات النظام الغذائي الكلي).

### أنظر أيضاً

- 2.3.1.5 تستخدم السلطات المختصة نهج تصنيف المخاطر لتوجيه الموارد نحو إدارة التصرف في المخاطر.
- 6.3.1.5 تجري عمليات تقييم كمية للمخاطر.

## 9.2.1.د



**معيّار التقييم:** تعمل السلطات المختصة على وضع تقديرات متصلة بعبء الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية التي تدمج بيانات متعلقة بحدوث الأمراض وشدتها مع النسبة إلى حالات الانتقال عن طريق الأغذية، كأفضل دليل على تحديد أولويات المخاطر.

## التوجيه

تمثل تقديرات عبء الأمراض وإسنادها إلى الانتقال بواسطة الأغذية الأساس الأمتن لتحديد أولويات المخاطر لموارد سلامة الأغذية، ولكن ذلك يتطلب كميات كبيرة من البيانات المحلية التي يتم الحصول عليها عن طريق رصد الأغذية ومراقبة الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية. وبإمكان الإصدار الأخير لمنظمة الصحة العالمية بشأن تقدير العبء العالمي للأمراض المنقولة بواسطة الأغذية *Estimate of the Global Burden of Foodborne Disease* أن يسهل وضع تقديرات وطنية عن طريق سد الثغرات على مستوى البيانات. ومع ذلك، ينبغي دائماً تجميع البيانات المحلية ومراجعتها أولاً. ويمكن أن توفر عملية إجراء (أو محاولة إجراء) دراسة وطنية عن الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية معلومات لدعم وضع السياسات الغذائية الوطنية، وتحفيز إجراء المزيد من البحوث لسد الثغرات على صعيد البيانات. فعلى سبيل المثال، دراسة الأهمية النسبية لانتقال الأمراض المعدية التي تنتشر بواسطة الأغذية والمياه تقوم بتوجيه السياسات. وعلى أي دراسة حول عبء الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية أن تأخذ في الاعتبار المجموعة الكاملة للأخطار التي تنقلها الأغذية، أي الأخطار الميكروبية والطفيلية والكيميائية.

## النتيجة المحتملة

توفر دراسة وطنية لعبء الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية تقديرات لتخصيص الموارد على أساس العبء، وتطور القدرة الوطنية في مجال تحديد أولويات المخاطر.

## المؤشرات المحتملة

- < تجميع البيانات المتصلة بوتيرة الإصابة بالأمراض المنقولة بواسطة الأغذية التي تم تعديلها بسبب عوامل النقص في التبليغ بهدف تقدير حالات الإصابة بالمرض.
- < دراسة البيانات المتصلة بحالات الاستشفاء والوفيات في الحالات التي تسببها الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية.
- < التواصل مع الفريق المرجعي المعني بالأوبئة المنقولة بواسطة الأغذية التابع لمنظمة الصحة العالمية.

## مصادر الأدلة

- < البيانات المتصلة بوتيرة الإصابة بالأمراض.
- < تحليل البيانات.
- < المراسلات مع الفريق المرجعي المعني بالأوبئة المنقولة بواسطة الأغذية التابع لمنظمة الصحة العالمية.

## 3.1.5

## اطّلاع السلطة المختصة على إطار تحليل المخاطر واستخدامها لهذا الإطار

تستخدم السلطات المختصة إطار تحليل المخاطر بشكل مناسب لتحديد المخاطر المتعلقة بسلامة الأغذية، وتستخدم النواتج لتخطيط الرقابة الرسمية على سلامة الأغذية لديها وتحسينها بشكل دوري.

الحصيلة الإجمالية

## 1.3.1.5

**معيّار التقييم:** تبرهن السلطات المختصة على فهمها السليم لمبادئ تحليل المخاطر والالتزام بإطار إدارة التصرف في المخاطر في العمليات والمخرجات، حسب الضرورة، فيما يتعلق بالتشريعات، ووضع المواصفات، والسياسات، والإرشادات، وما إلى ذلك.



## التوجيه

في سياق الحوكمة الحديثة لسلامة الأغذية، من المهم أن تدرج السلطات المختصة مبادئ تحليل المخاطر في القانون ولكن أيضاً في عملياتها اليومية، عبر اعتماد إطار لإدارة التصرف في المخاطر لعمليات اتخاذ القرارات والإجراءات الخاصة بها. ويمثل تحليل المخاطر إطاراً مفاهيمياً لتحديد النهج الاستراتيجي وتوجيه تنفيذه بهدف دعم تحقيق أهداف سياسة الرقابة على الأغذية. ويُقصد بتحليل المخاطر فهم المخاطر المتعلقة بسلامة الأغذية والخيارات المتاحة من أجل رقابة فعالة على هذه المخاطر. وهو يتعلق أيضاً بإدارة التصرف في المخاطر والإبلاغ عنها، مع تحقيق أقصى قدر من المنافع الصحية العامة مقابل التكلفة. وهذا أمر بالغ الأهمية عندما تكون الموارد شحيحة.

ويمكن أن يتحقق تحليل المخاطر من خلال آليات مختلفة، يقضي أبسطها باستناد العمليات الوطنية لصنع القرارات المتصلة بإدارة التصرف في المخاطر بشكل مناسب على نتائج تقييم المخاطر التي تجري على المستوى الاقليمي أو الدولي. على سبيل المثال، تلك التي تضطلع بها لجان الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية (مثلاً بالنسبة إلى المضافات والملوثات الغذائية، لجنة الخبراء المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، وبالنسبة إلى تقييم المخاطر الميكروبيولوجية، اجتماع الخبراء المشترك بين منظمة الفاو ومنظمة الصحة العالمية بشأن تقييم المخاطر البيولوجية، وغيرها من نتائج مشاورات الخبراء المخصصة المنبثقة عن برنامج المشورة العلمية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية). إذا كان البلد يقوم بتحليل المخاطر الخاصة به، من المهم أن يأخذ تقييم المخاطر وإدارة التصرف فيها في الاعتبار كلاً من ممارسات الإنتاج والتخزين والمناولة ذات الصلة المعمول بها على امتداد السلسلة الغذائية، بما في ذلك الممارسات التقليدية، وطرق التحليل، وأخذ العينات والتفتيش وانتشار آثار صحية ضارة معينة (الفقرتان 25 و33 من الوثيقة 2007-62/CAC/GL). علاوةً على ذلك، ينبغي أن تكون عملية إدارة التصرف في المخاطر شفافة ومتسقة وموثقة توثيقاً كاملاً. ويجب

توثيق القرارات المتعلقة بإدارة التصرف في المخاطر من أجل تيسير فهم أوسع لعملية إدارة التصرف في المخاطر من جانب جميع الأطراف المعنية (الفقرة 35 من الوثيقة CAC/GL 62-2007). وينبغي تحديد نطاق تقييم المخاطر الجاري تنفيذه والغرض منه بوضوح (الفقرة 21 من الوثيقة CAC/GL 62-2007)، كما يُفترض تقييم خيارات إدارة التصرف في المخاطر من حيث نطاق تحليل المخاطر والغرض منه ومستوى حماية صحة المستهلك التي تحققها (الفقرة 37 من الوثيقة CAC/GL 62-2007). ويجب أن تراعي دراسة المجموعة الكاملة لخيارات إدارة التصرف في المخاطر تقييماً لمزاياها وعيوبها المحتملة، قدر الإمكان.

لا يجوز أن يكتفي التبليغ عن المخاطر بنشر المعلومات، بل يجب أن تتمثل وظيفته الرئيسية في ضمان إدراج جميع المعلومات والآراء اللازمة لإدارة التصرف في المخاطر بفعالية في عملية اتخاذ القرار. ومن المهم أن يتضمن التبليغ عن المخاطر شرحاً شفافاً لسياسة تقييم المخاطر، وتقييماً للمخاطر، بما في ذلك جوانب عدم اليقين، والقرارات المتخذة والإجراءات المتبعة للوصول إليها، بما في ذلك كيفية معالجة جوانب عدم التيقن.

ويجب أن تشير إلى أي قيود أو شكوك أو افتراضات وإلى أثرها على تحليل المخاطر، وآراء الأقليات التي تمّ التعبير عنها في سياق تقييم المخاطر. وسيؤدي ذلك إلى زيادة الوعي والفهم للقضايا المحددة قيد النظر أثناء تحليل المخاطر وإلى تشجيع المشاركة المناسبة من جانب جميع الأطراف المعنية (الفقرات 40 و42 و43 من الوثيقة CAC/GL 62-2007).

#### النتيجة المحتملة

تتضمن إدارة سلامة الأغذية (السياسات، والتشريعات، والإرشادات) مبادئ تحليل المخاطر ضمن إطار إدارة التصرف في المخاطر.

#### المؤشرات المحتملة

- < تُظهر جميع السلطات المختصة مستوى جيداً من الامتثال العام بإطار تحليل المخاطر المطبق على الأغذية.
- < يتضمّن القانون الإشارة إلى تحليل المخاطر.
- < وجود أدلة على أنه يجري تنفيذ عناصر تحليل المخاطر على الصعيد العملي.
- < استناد العملية الوطنية لاتخاذ القرارات في مجال إدارة التصرف في المخاطر إلى نتائج تقييمات المخاطر التي يجري الاضطلاع بها على الصعيد الاقليمي أو الدولي (مثلاً من قبل لجنة الخبراء المشتركة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية ولجنة الخبراء المشتركة والمعنية بتقييم المخاطر الميكروبيولوجية واجتماع الخبراء المشتركين لكل من منظمة الفاو ومنظمة الصحة العالمية بشأن تقييم المخاطر البيولوجية).
- < قرارات موثقة حول إدارة التصرف في المخاطر.
- < توفر وثائق وعرض واضح لنطاق التقييم السابق للمخاطر والغرض منه.
- < وجود أدلة على أن تقييم المخاطر وإدارتها يأخذان في الحسبان ممارسات الإنتاج والتخزين والمناولة ذات الصلة المستخدمة على امتداد السلسلة الغذائية (بما في ذلك الممارسات التقليدية وطرق التحليل وأخذ العينات والتفتيش وانتشار آثار صحية ضارة محددة).
- < تكييف مواصفات الدستور الغذائي مع السياق الوطني عبر استخدام بيانات التعرض الوطنية (بيانات استهلاك الأغذية وتلوّثها).

- < توفر تفسيرات شفافة لما يلي:
- i. سياسة تقييم المخاطر.
  - ii. تقييم المخاطر.
  - iii. القيود وأوجه عدم اليقين والافتراضات وأثرها على تحليل المخاطر.
  - iv. القرارات المتخذة.
  - v. الاجراءات المتبعة للوصول إليها، بما في ذلك كيفية معالجة أوجه عدم اليقين.
  - vi. آراء الأقليات التي تم التعبير عنها في سياق تقييم المخاطر.
  - vii. مصادر الأدلة
- < التشريعات، ووثائق السياسات، والدلائل المتعلقة بقطاعات سلامة الأغذية حيث يتم تحديد إطار تحليل المخاطر وتطبيقه.
- < مقابلات مع السلطات المختصة.
- < وثائق تقييم المخاطر وإدارة التصرف في المخاطر.

#### أنظر أيضاً

- 
- أ.3.1.4 تتضمن القوانين مبدأ تحليل المخاطر الذي يُستخدم كأساس لوضع التدابير المتعلقة بسلامة الأغذية.
- أ.3.1.6 تتضمن القوانين أحكاماً لتحديد شروط الاستيراد.
-

## 2.3.1.د



### معييار التقييم: تستخدم السلطات المختصة آلية تصنيف المخاطر لتوجيه الموارد نحو إدارة التصرف في المخاطر.

#### التوجيه

في داخل أي بلد، لا بد من وجود أخطار معترف بها في مجال سلامة الأغذية قد أدت تاريخياً إلى إرهاب كاهل الصحة العامة، وهي معروفة من طرف السلطات المختصة. وقد تكون الأخطار الأخرى أقل بروزاً من حيث الاعتراف العام، على سبيل المثال، بسبب نقص في البيانات، أو صعوبة ربط مرض متعدد العوامل وطويل الأمد بقضية واحدة تتعلق بسلامة الأغذية، أو التحيز الثقافي المحتمل، من ضمن أسباب أخرى. من المهم أن تتوفر للحكومة بيانات صحيحة عن الانتشار الحقيقي للأخطار التي تؤثر على السلسلة الغذائية وأثر هذه الأخطار، وأن تُستخدم تلك البيانات لتحديد أولويات استخدام الموارد. ويجب تجنب الحالات التي تخصص فيها الميزانيات الحكومية للقضاء على مسببات الأمراض أو الأخطار استناداً إلى تكوين سمعة مسبقة (أو الأقاويل أو السمعة التي تكوّنت بالاستناد إلى وسائل الإعلام). وبدلاً من ذلك، ينبغي استخدام الأدلة الإحصائية والوبائية بشأن الأخطار المتصلة بسلامة الأغذية أو مجموعات الأخطار/ الأغذية لتحديد أولويات تخصيص الموارد. ويمكن أن تُستمدّ البيانات المتعلقة بترتيب المخاطر بحسب الأولويات من الدراسات الاستقصائية أو الجهود المخصصة لجمع البيانات (4.2.1.د) أو من نظم الرصد والمراقبة الروتينية (5.2.1.د). وينبغي أيضاً النظر في المعلومات المستمدة من مراقبة الأمراض المنقولة عن طريق الأغذية (7.2.1.د و 8.2.1.د). ويجب على الحكومة أن تضمن معالجة هذه الأخطار البالغة المتعلقة بسلامة الأغذية (التي تتوفر براهين على خطورتها ووجودها في آن معاً) بشكل كامل في التخطيط لأعمال الرقابة الرسمية على سلامة الأغذية من جميع الأنواع والقطاعات. فمن شأن ذلك أن يسمح بتخصيص الموارد لإدارة التصرف في المخاطر التي لها أثر حقيقي، مما يسهم في تحقيق أهداف سياسة سلامة الأغذية.

لقد تم وضع آليات لتصنيف المخاطر مدعومة بمقاييس متزايدة التعقيد يمكن أن تستخدمها البلدان على مستويات مختلفة من النضج، ولاسيما عندما يتعلق الأمر بتوفر البيانات. وستكون هذه الآليات كمية على نحو متزايد وقادرة على الوقوف عند الجودة وجوانب عدم اليقين والثغرات في البيانات بطريقة متطورة نوعاً ما.

ولأغراض قياس معيار التقييم هذا، تجدر الإشارة إلى ما يلي:

- i. إن تصنيف المخاطر هنا يتعلق فقط بمخاطر سلامة الأغذية بالنسبة إلى الصحة العامة (أي أن الآليات التي تتضمن رصد عوامل أخرى، مثل الشواغل المرتبطة بالأمن الغذائي، وتأثير الاقتصاد، وجدوى تدابير الرقابة، وما إلى ذلك، تؤخذ في الاعتبار في إطار آليات تحديد أولويات المخاطر (أنظر 6.3.1.د).
- ii. ينبغي أن يأخذ التقييم في الحسبان أيضاً مدى ملاءمة آليات تصنيف المخاطر المستخدمة لنوعية البيانات المتاحة عن المخاطر وكميتها.

#### النتيجة المحتملة

تركيز أنشطة الرقابة على الأغذية على المخاطر ذات الأهمية الكبرى وإسهامها في تحقيق أهداف سياسة سلامة الأغذية.

## المؤشرات المحتملة

- < دليل على وجود عملية تصنيف.
- < نتائج عمليات تصنيف مجموعات الأخطار/ الأغذية ذات الأهمية.
- < يتم معالجة الأخطار المرتبطة بالسلامة الغذائية التي تم تحديدها على أنها بالغة من خلال أعمال رقابة فعالة على سلامة الغذاء على طول سلاسل القيمة الغذائية.

## مصادر الأدلة

- < تقارير التحقيقات العلمية ذات الصلة بأخطار سلامة الأغذية التي تعتبر متوفرة على الصعيد المحلي وقيمة.
- < الوثائق الاستراتيجية أو التخطيطية التي تتناول الأخطار المرتبطة بسلامة الأغذية التي جرى التعرف عليها.

## أنظر أيضاً

- ب.3.2.1 تقوم السلطات المختصة بتصميم واعتماد برنامج متماسك قائم على المخاطر لتدابير الرقابة يستند إلى المعلومات ذات الصلة ويتكيف مع تطور الحالات.
- ب.2.1.2 تؤدي عمليات تصنيف المخاطر إلى تطوير برامج لرصد سلامة الأغذية.
- ب.4.1.2 يسترشد برنامج الرصد بإطار تصنيف مخاطر للمشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية.
- د.4.2.1 تقوم السلطات المختصة بتحديد البيانات المتعلقة بمجموعات المخاطر والسلع الخاصة بكل بلد وبتجميع هذه البيانات.
- د.5.2.1 يتوفر نظام مراقبة يدمج المعلومات المستخرجة من رصد السلسلة الغذائية بأكملها من أجل فهم أفضل للمخاطر.
- د.6.2.1 تستخدم البيانات المستمدة من برامج التفتيش والرصد والمراقبة الروتينية للاسترشاد بها في أنشطة تحليل المخاطر الجديدة أو الحالية.
- د.7.2.1 تقوم السلطات المختصة بتحديد البيانات المطلوبة لتقييم المخاطر واستخراج تلك البيانات.
- د.8.2.1 يتم إجراء دراسات بحثية مخصصة لتحديد المصادر الغذائية لأمراض معينة، وفهم وبائيات الأمراض المنقولة بالأغذية وتقدير عبء الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية على المجتمع المحلي.
- د.4.3.1 تكون السلطات المختصة قد تعاونت على وضع إطار تصنيف للمخاطر للمشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية.
- د.6.3.1 تجري عمليات تقييم كمية للمخاطر.



## 3.3.1.د



**معييار التقييم:** عند الضرورة، تستخدم السلطات المختصة توصيف المخاطر لتوجيه وإرشاد توجيه مواردها نحو أعمال الرقابة الرسمية.

## التوجيه

عندما تكون السلطات المختصة مدركة تماماً لطبيعة ثنائيات المنتجات الغذائية/ الأخطار التي تشكل أبرز المخاطر، يمكن اعتبار تصنيف المخاطر أداة مفيدة للمساعدة في التخطيط للأنشطة الرسمية للتقييم والرصد. وتوفر سمات المخاطر أساساً أكثر انتظاماً ورسمياً للجمع بين سياق إدارة التصرف فقي المخاطر والمعلومات اللازمة لوصف المشكلة التي تطرحها مجموعات معينة من ثنائيات الأغذية/ الأخطار. ويمكن لسمة المخاطر أن توفر تقييماً مبكراً للمخاطر وخيارات محتملة لإدارة التصرف فيها، وهذا قد يكون كافياً لاتخاذ الإجراءات، كما يمكن أن تعرض البيانات والمعلومات المطلوبة لإجراء تقييم أعمق للمخاطر. وتجدر الإشارة إلى أن مستوى تفصيل سمات المخاطر، فضلاً عن هيكلها، يمكن أن يختلف اختلافاً كبيراً. فبعض سمات المخاطر تُعرض على نحو مماثل لخطوات تقييم المخاطر، في حين أن بعضها الآخر يتمحور حول الأسئلة والقضايا الرئيسية التي يحتاج مديرو التصرف في المخاطر إلى معرفتها.

ومع تعزيز نظام المراقبة والاستجابة للأمراض المنقولة بواسطة الأغذية، ستتمكن البلدان من استخدام بيانات المراقبة للإسهام في تحديد سمات المخاطر. ومن المهم أن يتم دمج بيانات المراقبة المرتكزة على الحالات الإنسانية مع بيانات رصد الأغذية واستهلاكها والمعلومات الرئيسية الأخرى الواردة من السلسلة الغذائية لتحسين نوعية سمات المخاطر. ويلزم التعاون الفعال المتعدد القطاعات إذا كان المقصود هو تقاسم البيانات وإجراء تحليل وتشغيل مشتركين. وعندما يتم التخطيط لإعداد دراسات مخصصة من شأنها أن تساهم في تحديد سمات المخاطر، ينبغي إشراك القطاعات ذات الصلة في التخطيط والتنفيذ.

## النتيجة المحتملة

يتم إنشاء مكتبة لسمات المخاطر يُسترد بها في صنع السياسات وقرارات إدارة التصرف في المخاطر.

## المؤشرات المحتملة

- < أن تكون السلطات المختصة قد عمدت إلى وضع سمات للمخاطر ذات الصلة بمجموعات الأخطار/ الأغذية ذات الأهمية في البلد أو فوّضت جهة ما بهذه المهمة.
- < وجود أدلة على اتخاذ المزيد من إجراءات تقييم المخاطر أو إدارة التصرف فيها، نتيجة لنشاط مرتبط بسمات المخاطر.
- < وجود أدلة على التعاون المتعدد القطاعات لتوفير البيانات التي تدعم تحديد سمات المخاطر.

## مصادر الأدلة

- < سمات المخاطر.
- < المراسلات بين مختلف السلطات المختصة/ القطاعات لتبادل البيانات، والتحليل المشترك، وإعداد الدراسات المختصة.

## أنظر أيضاً

- ب.1.1.5 تستند خطط التفتيش إلى إطار لتصنيف المخاطر موثق توثيقاً جيداً.
- ب.1.1.3 تقوم السلطات المختصة بتصميم واعتماد برنامج متماسك قائم على المخاطر لتدابير الرقابة يستند إلى المعلومات ذات الصلة ويتكيف مع تطور الحالات.

## 4.3.1.5

**معياري التقييم:** تكون السلطات المختصة قد تعاونت على وضع إطار تصنيف مخاطر للمشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية.



## التوجيه

إن أطر تصنيف المخاطر هي عبارة عن أدوات تساعد السلطات المختصة على تصنيف المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية وقطاعات الأغذية من حيث المخاطر التي يُحتمل أن تتعرض لها. ويمكن استخدامها بهدف:

- i. تحسين التخطيط للتفتيش المحلي (أنظر الفقرة ب.1.1.5) أو أعمال الرقابة على الواردات بالاستناد إلى المخاطر (أنظر الفقرتين ب.1.1.2 وب.1.1.3).
  - ii. طلب اتخاذ تدابير محددة تُطبق على مشغلين/ عاملين محددين في قطاع الأغذية لتصدير المنتجات ذات المخاطر العالية (أنظر الفقرة ب.1.1.3).
  - iii. توجيه تخطيط آليات أخذ العينات لبرامج الرصد (أنظر الفقرة ب.1.2.4).
- وينبغي ربط أطر تصنيف المخاطر بتحديد المخاطر ذات الأولوية، نتيجةً لعملية تصنيف المخاطر (أنظر الفقرة ب.1.1.3)، ويجب أن تتضمن معلومات محددة عن المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية.

وعلى إطار تصنيف المخاطر أن يأخذ في الاعتبار عناصر مثل (الفقرة 50 من الوثيقة CAC/GL 82-2013):

- i. مخاطر سلامة الأغذية المرتبطة بمنتجات مختلفة والخطر على صحة الإنسان الناجم عن المنتجات الغذائية.
- ii. خطر الممارسات غير العادلة في تجارة الأغذية، مثل إمكانية الغش أو خداع المستهلكين، في ما يتعلق بمنتجات مختلفة.
- iii. البيانات الإحصائية بشأن الإنتاج والتجارة والاستهلاك.
- iv. نتائج عمليات الرقابة السابقة.

- v. فعالية عمليات الرقابة السابقة، بما في ذلك النتائج التحليلية.
- vi. فعالية عمليات الرقابة على المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية وإمكانية التعويل عليها.
- vii. معرفة المشغلين في مختلف مراحل السلسلة الغذائية.
- viii. الاستخدام النمطي وغير النمطي للمنتجات والمواد الخام والمنتجات الثانوية.
- ix. هيكل الإنتاج وسلاسل التوريد.
- x. تكنولوجيا الإنتاج والعمليات والممارسات.
- xi. معلومات تتبع المنتجات ذات الصلة.
- xii. البيانات الوبائية حول الأمراض المنتقلة عن طريق الأغذية.

#### النتيجة المحتملة

يتم إدراج مشغلي قطاع الأغذية المسجلين في برنامج التفتيش القائم على أساس المخاطر.

#### المؤشرات المحتملة

- < تم تحديد المخاطر المرتبطة بسلامة الأغذية فيما يتعلق بتصنيف مشغلي قطاع الأغذية / قطاعات الأغذية وتصنيفها.
- < تم تعريف فئات المخاطر المختلفة لمشغلي قطاع الأغذية استناداً إلى تصنيف المخاطر المرتبطة بسلامة الأغذية، ولكن مع مراعاة عوامل أخرى مثل:
  - i. مخاطر الممارسات غير العادلة في تجارة الأغذية.
  - ii. البيانات الإحصائية بشأن الإنتاج والتجارة والاستهلاك.
  - iii. نتائج عمليات الرقابة السابقة.
  - iv. هيكل سلاسل الإنتاج والتوريد.
  - v. تكنولوجيا الإنتاج والعمليات والممارسات.
  - vi. البيانات الوبائية حول الأمراض المنتقلة عن طريق الأغذية.

#### مصادر الأدلة

- < أدلة موثقة على عمليات تصنيف مشغلي قطاع الأغذية/ قطاعات الأغذية ذات الأهمية.
- < قائمة فئات مشغلي قطاع الأغذية المرتبطة بالمخاطر ذات الأولوية.

#### أنظر أيضاً

- ب.1.1.5 تستند خطط التفتيش إلى إطار لتصنيف المخاطر موثق توثيقاً جيداً.
- ب.1.1.2 يتم تحديد المستوردين من خلال نظام تسجيل ويتم إنشاء سجلات خاصة توثق درجة التزامهم بتطبيق القانون مع مرور الوقت.

- ب.3.1.2 تقوم السلطات المختصة بتصميم واعتماد برنامج متماسك قائم على المخاطر لتدابير الرقابة يستند إلى المعلومات ذات الصلة ويتكيف مع تطور الحالات.
- ب.3.1.3 يوجد نظام تصاريح أو تراخيص محدد لمشغلين محددين في قطاع الأغذية ينوون العمل في التصدير.
- ب.4.1.2 يسترشد برنامج الرصد بإطار تصنيف مخاطر للمشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية.
- ج.3.2.1 يتم تزويد مشغلي قطاع الأغذية المعرضين لمخاطر شديدة بقنوات اتصال خاصة تضمن تسليم رسائل السلطات المختصة إلى هؤلاء المشغلين.
- د.2.3.1.2 تستخدم السلطات المختصة آلية تصنيف المخاطر لتوجيه الموارد نحو إدارة التصرف في المخاطر.

### 5.3.1.5

**معياري التقييم:** يتم القيام بعمليات تقييم للمخاطر تُنتج تقديرات علمية للمخاطر (نوعية أو شبه كمية) مع مراعاة الثغرات في البيانات والافتراضات والصعوبات وعدم اليقين في تقدير المخاطر.



### التوجيه

يتطلب إطار تحليل المخاطر قدرات محددة لكي يكون تقييم المخاطر المقدم صحيحاً من الناحية العلمية، حتى ولو كان ذلك على المستوى النوعي أو شبه الكمي. ويرتبط تطور تقييم المخاطر ارتباطاً وثيقاً بمجموع البيانات المتاحة- وكلما كان أكثر تحديداً وتفصيلاً (مثل بيانات الاستهلاك الفردية، وبيانات محددة عن الصحة العامة، مثل تقدير السنوات المفقودة من متوسط العمر بسبب الإعاقة أو المرض) كلما كانت جودة نتيجة التقييم أفضل. وينبغي عدم الخلط بين ذلك وبين نوعية البيانات (أنظر الفقرة 3.2.1.5). ولأغراض هذا المعيار، فإن بعض القدرات التي ينبغي مراعاتها أثناء التقييم هي: (أولاً) معرفة وفهم عميق للخطوات التي يوصي بها الدستور الغذائي لتقييم المخاطر (تحديد الأخطار، وتوصيف الأخطار، وتقييم التعرض، وتوصيف المخاطر) فضلاً عن (ثانياً) القدرة الحاسمة على النظر في نوعية البيانات المستخدمة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تأمين التواصل الجيد مع أصحاب المصلحة عند تقييم المخاطر، بحيث يمكن استخدام تقديرات المخاطر الناتجة في مرحلة لاحقة لإدارة التصرف في المخاطر بفعالية. ويجب تقديم استنتاج تقييم المخاطر، بما في ذلك تقدير المخاطر إن وُجد، بشكل يكون سهل الفهم ومفيداً لمديري التصرف في المخاطر ويجب إتاحتها لمُقيمي المخاطر الآخرين والأطراف المعنية الأخرى لكي يتمكنوا من استعراض التقييم. في بعض البلدان، تتولى كيانات أخرى غير السلطات المختصة (العامة) إجراء عمليات تقييم المخاطر، حيث يمكن للكيانات الخاصة (أو الأوساط الأكاديمية) تقديم هذه الخدمة للسلطات المختصة.

وينبغي أيضاً النظر بوضوح في ثغرات البيانات والافتراضات والقيود وجوانب عدم اليقين في تقديرات المخاطر وأثرها على تقييم المخاطر، وذلك في كل مرحلة من مراحل تقييم المخاطر، وتوثيقها بطريقة شفافة. كما يجب إدراجها في الوثيقة النهائية لتقييم المخاطر، بحيث تعني البيانات المطلوبة لإجراء تنقيح إضافي على تقييم المخاطر (الفقرتان 26 و28 من الوثيقة 2007-62/CAC/GL). وقد يكون التعبير عن عدم اليقين أو التباين في تقديرات المخاطر بشكل نوعي أو كمي، ولكن يُفترض تحديده من الناحية الكلية إلى الحد الذي يمكن تحقيقه علمياً.

إن التحوط هو أيضاً عنصر متأصل في تحليل المخاطر. فهناك العديد من مصادر عدم اليقين في عملية تقييم المخاطر وإدارة التصرف في المخاطر المتعلقة بالأغذية ذات الصلة بصحة الإنسان. وينبغي النظر بوضوح في درجة

عدم اليقين والتباين في المعلومات العلمية المتاحة عند تحليل المخاطر. وينبغي أن تعكس الافتراضات المستخدمة في تقييم المخاطر وخيارات إدارة التصرف في المخاطر المختارة درجة عدم اليقين وخصائص الأخطار (الفقرة 12 من الوثيقة CAC/GL 62-2007).

**ملاحظة:** يقوم كل من المعيار 5.3.1.د والمعيار 6.3.1.د بتقييم وجود وعلمية تقييمات المخاطر، بينما يركز المعيار 5.3.1.د على التقييم النوعي أو نصف الكمي للمخاطر في حين أن المعيار 6.3.1.د يبت في مدى توفر تقييمات كمية للمخاطر.

#### النتيجة المحتملة

تدعم نتائج تقييم المخاطر عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة التصرف في المخاطر.

#### المؤشرات المحتملة

- < يمكن للسلطات المختصة أن تثبت إنجاز تقييمات للمخاطر.
- < تكون النتائج التي تم التوصل إليها لكل مكون من مكونات تقييم المخاطر ذات مغزى، حتى ولو اقتصر على كونها نوعية أو شبه كمية.
- < تظهر السلطات المختصة معرفة وإلماماً بالخطوات التي يوصي بها الدستور الغذائي لتقييم المخاطر (تحديد الأخطار وتوصيفها، وتقييم التعرض، وتوصيف المخاطر).
- < أي معلومات موثقة عن الثغرات في البيانات وجدوى سد تلك الثغرات، على النحو الذي يحدده تأثير الثغرات على استنتاجات المخاطر النهائية.
- < أي معلومات موثقة عن الافتراضات والقيود وجوانب عدم اليقين في تقديرات المخاطر وأثرها على تقييم المخاطر.

#### مصادر الأدلة

- < وثائق تقييم المخاطر.
- < مقابلات مع السلطات المختصة.

#### أنظر أيضاً

2.1.د القدرة على جمع البيانات وتحليلها لأغراض تحليل المخاطر.

## 6.3.1.د

## معيار التقييم: تجري عمليات تقييم كمية للمخاطر.



## التوجيه

يجب أن تكون السلطات المختصة التي قامت بتطوير البنى التحتية والقدرات اللازمة لجمع بيانات محددة بشكل كافٍ قادرة على تقييم مخاطر الأداء. وعند القيام بذلك، عليها أن تأخذ في الاعتبار التوصيات الدولية (مثل الدستور الغذائي)، ويجب أن يتم العمل استناداً إلى معايير الجودة العلمية المطلوبة.

ملاحظة: يقوم كل من المعيار 5.3.1.د والمعيار 6.3.1.د بتقييم وجود وعلمية تقييمات المخاطر، بينما يركز المعيار 5.3.1.د على التقييم النوعي أو نصف الكمي للمخاطر في حين أن المعيار 6.3.1.د يبت في مدى توفر تقييمات كمية للمخاطر.

## النتيجة المحتملة

يجري التقييم العلمي الكمي للمخاطر وفق مستوى رفيع من الجودة.

## المؤشرات المحتملة

- < إجراء الحكومة تقييمها الكمي الخاص لمخاطر سلامة الأغذية.
- < حصول تقييم المخاطر الكمية وفقاً للمعايير الموصى بها دولياً (مثل الدستور الغذائي).

## مصادر الأدلة

- < عمليات تقييم المخاطر.

## أنظر أيضاً

- 3.2.1.د تقوم السلطات المختصة بمراقبة جمع البيانات ومعالجتها، وتنفيذ أعمال الرقابة على جودة البيانات.
- 6.2.1.د تستخدم البيانات المستمدة من برامج التفتيش والرصد والمراقبة الروتينية للاسترشاد بها في أنشطة تحليل المخاطر الجديدة أو الحالية.
- 7.2.1.د تقوم السلطات المختصة بتحديد البيانات المطلوبة لتقييم المخاطر واستخراج تلك البيانات.
- 8.2.1.د يتم إجراء دراسات بحثية مخصصة لتحديد المصادر الغذائية لأمراض معينة، وفهم وبائيات الأمراض المنقولة بالأغذية وتقدير عبء الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية على المجتمع المحلي.
- 2.3.1.د تستخدم السلطات المختصة آلية تصنيف المخاطر لتوجيه الموارد نحو إدارة التصرف في المخاطر.

## 7.3.1.د



### معيّار التقييم: تطبّق تقنيات متقدمة لإدارة مواجهة مخاطر سلامة الأغذية.

#### التوجيه

يجب أن تستند قرارات إدارة التصرف في المخاطر إلى تقييم المخاطر وأن تكون متناسبة مع المخاطر المقدرة، وتأخذ بعين الاعتبار، عند الضرورة، عوامل مشروعة أخرى ذات أهمية لحماية صحة المستهلكين ولتعزيز الممارسات العادلة في تجارة الأغذية (استناداً إلى "المعايير الخاصة بالنظر في العوامل الأخرى المشار إليها في بيان المبادئ الثاني"<sup>3</sup>)، نظراً إلى صلتها بالقرارات المتخذة على الصعيد الوطني. وفي بعض الحالات، ستكون قرارات إدارة التصرف في المخاطر حاسمة، استناداً إلى أدلة على وجود أعمال رقابة فعالة في بلدان أخرى، أو إلى توفر خيارات عملية أو منخفضة التكلفة أو فريدة لإدارة التصرف في المخاطر. أما في بعض الحالات الأخرى، فقد يكون الوضع أكثر تعقيداً: فالظروف الاجتماعية والاعتبارات الاقتصادية وجدوى الخيارات المختلفة لإدارة التصرف في المخاطر والتأثير على الأمن الغذائي هي عوامل أخرى توفر سياقاً إضافياً للنظر في الصحة العامة وتدخل في مفهوم المخاطر. وفي هذه الحالات، يمكن أن تكون الأدوات التحليلية الكمية المتقدمة مفيدة لتوفير أطر علمية لصنع القرارات، وشفافة لأصحاب المصلحة، وقابلة للاستنساخ، على غرار تقنيات مثل تحليل القرارات المتعدد المعايير أو المتعدد العوامل، وتحليل فوائد التكلفة، وتحليل نسب المخاطر إلى المنافع. ويمكن استخدام ذلك عند اتخاذ خيارات لتركيز الجهود على مخاطر محددة مقارنةً بغيرها (سيعني ذلك تحديد أولويات المخاطر، مقارنةً بتصنيف المخاطر، أنظر الفقرة 2.3.1.د). أو مقارنة الخيارات المختلفة لإدارة التصرف في المخاطر.

#### النتيجة المحتملة

تحظى تدابير إدارة التصرف في المخاطر بدعم العمليات التحليلية الرائدة.

#### المؤشرات المحتملة

- < أدلة مستندة على الآليات التحليلية المستخدمة في اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة التصرف في المخاطر (وثائق العمليات، والتقارير).
- < استخدام أدوات تحليلية كمية متقدمة مثل تحليل القرارات المتعدد المعايير/ المتعدد العوامل، وتحليل فوائد التكلفة، وتحليل نسب المخاطر إلى المنافع.
- < تقارير منظمة وشفافة عن التحاليل تستند إلى أدوات تحليلية كمية متقدمة.

#### مصادر الأدلة

- < تقارير التحليل التي تستند إلى أدوات تحليلية كمية متقدمة (تحليل القرارات المتعدد المعايير/ المتعدد العوامل، تحليل فوائد التكلفة، تحليل نسب المخاطر إلى المنافع).

<sup>3</sup> أنظر: بيان المبادئ المتعلقة بدور العلوم في عملية صنع القرار في هيئة الدستور الغذائي ومدى أخذ العوامل الأخرى في الاعتبار، مرفق دليل إجراءات هيئة الدستور الغذائي، الطبعة الرابعة عشرة.



## أنظر أيضاً

2.3.1.5 تستخدم السلطات المختصة آلية تصنيف المخاطر لتوجيه الموارد نحو إدارة التصرف في المخاطر.

## 8.3.1.5

**معيّار التقييم:** تجري إعادة النظر في عمليات تقييم المخاطر وإجراءات إدارة التصرف في المخاطر بشكل دوري وتحديثها عند الضرورة .



## التوجيه

يجب أن تستند أهداف السياسات المتمثلة بتحقيق المستوى المناسب من الحماية للمستهلكين إلى أسس علمية صحيحة ومثبتة. وبالنسبة للحكومات التي اعتمدت بنجاح تحليل المخاطر في استراتيجيتها لتنفيذ أعمال الرقابة الرسمية على سلامة الأغذية، ثمة حاجة إلى تحسين نوعية تقييم المخاطر واستخدامه في إدارة التصرف في المخاطر، من خلال استخدام إجراءات المراجعة المناسبة (الفقرة 20 من CAC/GL 82-2013). وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن التغيير في مخاطر سلامة الأغذية أمر لا مفر منه، ولذلك فإن عمل تحليل المخاطر الذي تم إجراؤه في الماضي يحتاج إلى تحديث. ويمكن استخدام بيانات أو معلومات جديدة (مثل البيانات الجديدة، والمواصفات المحدثة، والمبادئ التوجيهية وغيرها من المعلومات وفقاً لأهداف السياسات) منبثقة عن تنفيذ أعمال الرقابة بهدف تحديث تقييم المخاطر. كذلك يمكن تحديث تدابير إدارة التصرف في المخاطر على أساس معلومات أو بيانات جديدة تؤثر على المخاطر وتؤدي إلى مراجعة تقييم المخاطر بصورة مستمرة. فعلى سبيل المثال، قد تؤدي البيانات الجديدة إلى تغييرات في تدابير إدارة التصرف في المخاطر من أجل تحقيق أهداف السياسات التي تعهدت بها الحكومة. وعليه، ينبغي أن تبقى أهمية قرارات إدارة التصرف في المخاطر وفعاليتها وتأثيراتها وتطبيقها قيد الرصد المنتظم وأن تُستعرض القرارات و/ أو تنفيذها حسب الضرورة (الفقرة 39 من الوثيقة CAC/GL 62-2007). وينبغي أيضاً استخدام نتائج هذه المراجعات عند وضع خطط التفتيش للسنة التالية

## النتيجة المحتملة

مراجعة عمليات تقييم المخاطر وتدابير إدارة التصرف في المخاطر بشكل دوري.

## المؤشرات المحتملة

- < وجود سياسة لاستعراض تقييم المخاطر وإدارتها.
- < أدلة على أن هذه المراجعات قد أدت إلى تغييرات في الإبلاغ عن المخاطر و/ أو تعديلات في بعض جوانب أعمال الرقابة الرسمية عند الضرورة.

## مصادر الأدلة

- < وثائق التخطيط وتقارير مراجعة عمليات تقييم المخاطر وإدارة التصرف فيها.

## أنظر أيضاً

- ب. 5.1.1 [ب. 5.1.1. تستند خطط التفتيش إلى إطار لتصنيف المخاطر موثق توثيقاً جيداً.  
ب. 6.1.2 تستخدم نتائج ومخرجات برامج الرصد لاستعراض/ إرشاد سياسات واستراتيجيات الرقابة على الأغذية واقتراح التدخلات/ التدابير الملائمة.  
د. 5.2.1 يتوفر نظام مراقبة يدمج المعلومات المستخرجة من رصد السلسلة الغذائية بأكملها من أجل فهم أفضل للمخاطر.

## 9.3.1.د

**معيار التقييم:** تكون الوحدات المنفذة لتقييم المخاطر وإدارة التصرف في المخاطر مفصولة من الناحية الوظيفية، لتجنب أي تضارب في المصالح لدى السلطات المختصة والمشاركين في تقييم المخاطر.

## التوجيه

إن تقييم المخاطر هو عملية تهدف إلى التوصل إلى استنتاجات حول المخاطر (تأثير حدث غير مرغوب فيه واحتمال وقوعه) وإلى تقديم مشورة محددة حول خيارات إدارة التصرف في المخاطر (على سبيل المثال، مقارنة تأثير مختلف التدابير، وما إلى ذلك). ويستند تقييم المخاطر إلى البيانات المطلوبة لاتخاذ خطوات تحديد الأخطار وتوصيفها، وتقييم التعرض، وتوصيف المخاطر، في حين أن القرارات المتعلقة بإدارة التصرف في المخاطر تتطلب اعتبارات إضافية (على سبيل المثال، إمكانية تطبيق تدابير إدارة التصرف في المخاطر وتكاليفها، وأصحاب المصلحة، وشواغل سياسية أخرى). ومن المهم ألا تؤثر هذه الاعتبارات بشكل غير ملائم على عملية تقييم المخاطر، وأن تناقش وتوثق بشكل منفصل عن تقييم المخاطر. لذلك، ينبغي أن تكون هاتان الوظيفتان منفصلتين، قدر الإمكان، لكي يؤدي كل منهما عملاً مستقلاً، ولو استرشد كل منهما بالآخر. وحيثما تكون الموارد محدودة ويتعين على الموظفين القيام بالوظيفتين، يمكن تحقيق الفصل الوظيفي عن طريق الاضطلاع بالمهام بشكل مستقل وتوثيق العمليات على هذا النحو.

وينبغي أن تتحلّى السلطات المختصة والخبراء المشاركون في تقييم المخاطر بالموضوعية في عملهم العلمي وألا يخضعوا لأي تضارب في المصالح من شأنه المساس بسلامة التقييم. ويجب أن تكون المعلومات المتعلقة بهويات هؤلاء الخبراء وخبراتهم الفردية وتجاربهم المهنية متاحة للجميع، وذلك وفقاً للاعتبارات الوطنية. كما يجب اختيار هؤلاء الخبراء بطريقة شفافة على أساس خبرتهم واستقلاليتهم إزاء المصالح المعنية، بما في ذلك الكشف عن تضارب المصالح المرتبط بتقييم المخاطر (الفقرة 22 من الوثيقة (CAC/GL 62-2007).

## النتيجة المحتملة

تتم حماية سلامة تقييم المخاطر باعتبارها ممارسة علمية وموضوعية.

### المؤشرات المحتملة

- < أدلة على أن وظيفتي تقييم المخاطر وإدارة التصرف في المخاطر مستقلتان عن بعضهما البعض في الهيكل التنظيمي.
- < أدلة على وجود عملية تحدد الفصل الوظيفي لمهام تقييم المخاطر وإدارة التصرف في المخاطر.
- < معلومات متاحة للجميع حول هويات الخبراء المشاركين في تقييم المخاطر وخبراتهم الفردية وتجربتهم المهنية.

### مصادر الأدلة

- < الوثائق/ التقارير عن قرارات إدارة التصرف في المخاطر وتقييم المخاطر.
- < الوثائق المتعلقة بعملية اختيار الخبراء الذين يتم تكليفهم بتقييم المخاطر.
- < مقابلات مع السلطات المختصة.

### أنظر أيضاً

- أ.3.3.5 تحافظ السلطات المختصة على استدامة البرامج والاستقرار الداخلي حتى في أوقات التغيرات السياسية.



FAO/Ezequiel Berra ©

## القسم الفرعي د.2 التحسين المستمر

الكفاءة 1.2.د	
رصد أداء السلطات المختصة والتحسين المستمر	
الحصيلة الإجمالية	تقوم السلطات المختصة بتنفيذ مجموعة من الأدوات والآليات لمراجعة الأداء وتحسينه بشكل منتظم وضمان تحقيق النتائج ذات الصلة.
1.1.2.د	يوجد التزام داخل السلطات المختصة برصد الأداء.
2.1.2.د	تتوفر نتائج محددة يمكن رصدها وتقييمها لدى السلطات المختصة.
3.1.2.د	تكون السلطات المختصة قد وضعت خطة رصد تدعم قياس الأداء.
4.1.2.د	تقوم السلطات المختصة بتطبيق خطة لرصد الأداء واستخدام البيانات المستخرجة لتحسين العمليات وتحقيق النتائج.
5.1.2.د	تكون السلطات المختصة المسؤولة عن الرقابة الرسمية على سلامة الأغذية قد أطلقت عمليات المراجعة الداخلية لعمليات الرقابة الرسمية.
6.1.2.د	تتوفر لدى السلطات المختصة المسؤولة عن الرقابة الرسمية على سلامة الأغذية سياسة مكتوبة لاستخدام المراجعة الخارجية للعمليات التجارية لتحسين الخدمات العامة، وتنفيذ هذه السياسة.

الكفاءة 2.2.د	
آلية لضمان النظر في أحدث المعلومات العلمية والتقنية لمراقبة الأغذية	
الحصيلة الإجمالية	يستفيد النظام الوطني للرقابة على الأغذية من أحدث المعارف العلمية والتقنية لضمان ملائمة النتائج الإجمالية.
1.2.2.د	توجد روابط عمل مثمرة بين السلطات المختصة والأوساط الأكاديمية، والجامعات، والمعاهد التقنية وغيرها من مجموعات الخبراء (مثل اللجان العلمية)، بهدف استخراج المعلومات ذات الصلة لتقييم قضايا السلامة الغذائية والغش والتصدي لها.
2.2.2.د	تعتمد السلطات المختصة على منهج الاستشراف في اعتماد آلية وقائية للرقابة على الأغذية، والتعرف المبكر على القضايا الناشئة والحرجة، وتنفيذ السياسات الفعالة واتخاذ القرارات.

## 1.2.د

## رصد أداء السلطات المختصة والتحسين المستمر

## الحصيلة الإجمالية

تقوم السلطات المختصة بتنفيذ مجموعة من الأدوات والآليات لمراجعة الأداء وتحسينه بشكل منتظم وضمان تحقيق النتائج ذات الصلة (الفقرات 20 و55 و56 و84 من الوثيقة CAC/GL 82-2013).

## 1.1.2.د



معييار التقييم: يوجد التزام داخل السلطات المختصة برصد الأداء.

## التوجيه

ينبغي أن تكون عملية وضع السياسات وتنفيذها والمكونات التقنية الأخرى للنظام الوطني للرقابة على الأغذية موضع تنفيذ فعال مع مرور الوقت وأن تمتلك القدرة على التحسن المستمر (الفقرة 20 من الوثيقة CAC/GL 82-2013). ويستدعي رصد المنظومة ككل أن تعتمد السلطات المختصة بصورة منتظمة إلى تقييم فعاليتها وملاءمتها لتحقيق الأهداف المحددة لها (الفقرتان 55 و56 من الوثيقة CAC/GL 82-2013)، ومساهمتها في حماية صحة المستهلكين وضمان ممارسات عادلة في تجارة الأغذية. ولأغراض الرصد الأمثل، ينبغي إدماج هذه الأهداف في إطار سياساتي متسق وأن تستند إلى سياسة سليمة (الفقرة أ.1.1.1) وتنعكس على نتائج الخطط الاستراتيجية وأنشطتها (الفقرة أ.2.1.1). ويجب أن يستند التزام مختلف السلطات المختصة برصد ومراجعة النظام الوطني للرقابة على الأغذية، إلى فهم سليم لما يلي:

- i. كفاءة مساهمة مختلف السلطات المختصة في الأهداف المتوخاة من سياسات النظام.
- ii. الدعم اللازم داخلياً لرصد الأداء (أي النظم والعمليات التي يمكن أن تدعم جمع البيانات ووظائف الرقابة على جودة البيانات).
- iii. سبل استخدام البيانات التي يتم جمعها (الحاجة إلى تحليل البيانات لقياس نظم تقييم الأداء والإبلاغ).
- iv. الموارد اللازمة (الموارد المالية، والكفاءات الداخلية في التخطيط الاستراتيجي، وإدارة الأداء، وتحليل البيانات، وما إلى ذلك) (الفقرة 82 من الوثيقة CAC/GL 82-2013).

## النتيجة المحتملة

يستفيد رصد الأداء من الدعم الداخلي المستمر ويسهله توفير الموارد الكافية.

## المؤشرات المحتملة

- < إظهار السلطات المختصة التزاماً تجاه وظيفة الرصد والاستعراض الخاصة بالنظام الوطني للرقابة على الأغذية.
- < قيام السلطات المختصة بانتظام بتقييم فعاليتها في تحقيق أهدافها المنشودة.
- < أية أنظمة إبلاغ قائمة.

## مصادر الأدلة

- < الوثائق التي تحدد أهداف السلطات المختصة (السياسات والخطط الاستراتيجية).
- < تحليل البيانات لقياس الأداء.
- < التقارير عن أداء السلطات المختصة / تحقيقها للأهداف.
- < مقابلات مع السلطات المختصة.

## أنظر أيضاً

- 1.1.1.أ توجد توجيهات واضحة للسياسة المتعلقة سلامة الأغذية وجودتها.
- 2.1.1.أ تقوم السلطات المختصة بإعداد الخطط الاستراتيجية للرقابة على الأغذية التي تُترجم الأهداف المحددة في سياسة الرقابة على الأغذية إلى إجراءات ملموسة.

## 2.1.2.د

معياري التقييم: تتوفر نتائج محددة يمكن رصدها وتقييمها لدى السلطات المختصة.



## التوجيه

لا يكفي قياس نتائج الأنشطة التي تقوم بها السلطات المختصة، فعلى نظام سليم للرصد والاستعراض أن يشمل قياس الغايات، أي التأثيرات المنشودة للنتائج. وتعتبر الغايات مفيدة لاتخاذ قرارات مستنيرة ولتحسين استهداف البرامج، ولاستعراض طرق تنفيذها وترتيباتها، مدعومة بموارد كافية. وينبغي أن تكون التغييرات لغايات محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق وملائمة ومحددة زمنياً. ومن المهم إشراك أصحاب المصلحة المعنيين في تعريف الغايات المتوخاة. وعند تحديد الغايات، يجب أن تؤخذ مساهمته في أهداف السياسات والنتائج المنشودة على مستوى النظام في الحسبان.



وينبغي اتباع سلسلة منطقية تربط بين المستويات المختلفة من النتائج/ الغايات، بحيث يتم جمع النتائج ذات المستوى الأدنى للمساهمة في تحقيق نتائج المستوى المتوسط، مما يسهم بدوره في تحقيق أعلى النتائج ويمكن أن يتجسد ذلك في إطار الغايات. ومع ذلك، فهناك نماذج أخرى لربط الغايات تُعتبر صالحة أيضاً، مثل نظرية التغيير. ويجب أن تتجسد الغايات من خلال الأنشطة، مما يؤدي إلى النتائج أو الخدمات.

#### النتيجة المحتملة

يمكن وضع خطة رصد لقياس تحقيق غايات محددة.

#### المؤشرات المحتملة

- < قيام السلطات المختصة بتحديد نتائج أنشطتها وقياسها وتقييمها.
- < مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين في تعريف الغايات المنشودة.
- < أن تكون الغايات محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق وملائمة ومحددة زمنياً.
- < ترابط الغايات المحددة عبر سلسلة منطقية (أو نظرية التغيير).

#### مصادر الأدلة

- < وثائق تسرد النتائج المحددة.
- < تقارير عن قياس الغايات وتقييمها.
- < مقابلات مع السلطات المختصة.

## 3.1.2.د

معياري التقييم: تكون السلطات المختصة قد وضعت خطة رصد تدعم قياس الأداء.



## التوجيه

ينبغي وضع خطط الرصد لجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالنتائج التي تم تحديدها بغرض رصدها، من أجل قياس الأداء والإنجازات. تشكل المؤشرات نقطة ارتكاز لجمع مثل هذه المعلومات، وينبغي تحديدها لكل نتيجة. ويمكن أيضاً تحديدها للنواتج أو الأنشطة (الفقرات من 38 إلى 47 من الوثيقة CAC/GL 91-2017). وتعمل المؤشرات كمعايير للقياس (الفقرة 82 من الوثيقة CAC/GL 82-2013) وينبغي ألا يشوبها الغموض وأن تكون شفافة وسهلة التفسير والرصد. ويجب أن تكون مجدية من وجهة نظر السلطات المختصة، ويمكن الحصول عليها بالنظر إلى الموارد المتاحة، ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالغايات، بما في ذلك من حيث التوقيت. وينبغي أن توفر خطة الرصد إطاراً عاماً لعملية جمع البيانات والتحليل لكل مؤشر من المؤشرات. ويجب تحديد مصدر البيانات، ووتيرة جمع البيانات، وطرق ضمان جودة البيانات وتحليلها، فضلاً عن الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بهذه العمليات في خطة الرصد. ومن شأن البيانات المرجعية لكل مؤشر أن تحدد نقطة انطلاق تعكس الحالة الراهنة. ويمكن تحديد الغايات إما من حيث تحديد اتجاه (أي زيادة) انطلاقاً من خط الأساس، وإما من خلال التعبير عنها بعبارات محددة ينبغي أن تتحقق ضمن إطار زمني محدد (الفقرات من 48 إلى 52 من الوثيقة CAC/GL 91-2017).

## النتيجة المحتملة

تستند وظيفة الرصد والاستعراض إلى تسلسل منطقي ومخطط له من الإجراءات.

## المؤشرات المحتملة

- < وجود خطة رصد توفر إطاراً عاماً لعملية جمع البيانات والتحليل لكل مؤشر من المؤشرات.
- < تحديد خطة الرصد لمصدر البيانات، ووتيرة جمع البيانات، وطرق ضمان جودة البيانات وتحليلها، فضلاً عن الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بهذه العمليات.
- < وجود مؤشرات لكل حصيلة من الحصائل أو النتائج.
- < وجود مؤشرات غير غامضة وشفافة وسهلة التفسير والرصد.

## مصادر الأدلة

- < خطة الرصد.
- < الوثائق التي تحدد المؤشرات لكل حصيلة أو نتيجة.

## 4.1.2.د



**معييار التقييم:** تقوم السلطات المختصة بتطبيق خطة لرصد الأداء وباستخدام البيانات المستخرجة لتحسين العمليات وتحقيق النتائج.

## التوجيه

يُفترض أن تقوم السلطات المختصة بجمع البيانات لدعم جمع الأدلة حول المؤشرات المحددة لكل غاية من الغايات. وتحدد خطة الرصد الأدوار والمسؤوليات. وينبغي تقديم النتائج بصيغة مفهومة لاستخدامها من مختلف الجماهير. ومن شأن ذلك أن يدعم وضع السياسات أو المراجعات المتكررة للسياسات (النقطة الخامسة من الفقرة 50 من الوثيقة CAC/GL 82-2013). ويمكن تنفيذ أنشطة استراتيجية مختلفة مثل:

- i. اجتماعات استعراض الأداء المنتظمة لتقييم مدى ملاءمة الأنشطة، وملاءمة النتائج والمؤشرات المرتبطة بها (الفقرة 90 من الوثيقة CAC/GL 82-2013).
- ii. إدماج بيانات الأداء في عملية تحديد أولويات الموارد ووضع موازنتها.
- iii. تحديد أفضل الممارسات والثغرات والفرص الأخرى (الفقرة 86 من الوثيقة CAC/GL 82-2013)، واستعراض الوثائق والاجراءات والإرشادات وتحديثها (الفقرتان 91 و92 من الوثيقة CAC/GL 82-2013).
- iv. استعراض إطار النتائج.

## النتيجة المحتملة

تقوم السلطات المختصة بجمع واستخدام البيانات التي تحتاجها لتحسين النظام الوطني لمراقبة الأغذية.

## المؤشرات المحتملة

- < قيام السلطات المختصة برصد الأداء استناداً إلى النتائج المقررة من خلال جمع البيانات والأدلة.
- < عقد السلطات المختصة اجتماعات لاستعراض الأداء، ولتقييم ملاءمة الأنشطة، وملاءمة النتائج والمؤشرات المرتبطة بها.
- < تضمين السلطات المختصة لبيانات الأداء في عملية تحديد أولويات الموارد ووضع موازنتها.
- < تحديد السلطات المختصة لأفضل الممارسات والثغرات والفرص الأخرى استناداً إلى نتائج الأداء باعتبارها حلقة تعقيب وفرصة للتعلم.

## مصادر الأدلة

- < تقارير الأداء.
- < تقارير اجتماعات لاستعراض الأداء.
- < التغييرات الطارئة على خطط التفتيش/ برامج الرصد.

## 5.1.2.د

معياري التقييم: تكون السلطات المختصة المسؤولة عن الرقابة الرسمية على سلامة الأغذية قد أطلقت عمليات المراجعة الداخلية لعمليات الرقابة الرسمية.



## التوجيه

يُعتبر إجراء عمليات تدقيق داخلية طريقة موثوقة لتقييم كفاءة وفعالية المؤسسة التي تُنشط بها ولاية تقديم الخدمات العامة، مثل شبكة السلطات المختصة في الحكومة. ويعني ذلك أن مدققاً ربيعاً وصاحب خبرة ممن تستخدمهم المؤسسة وممن يفهمون إجراءات العمل (أعمال الرقابة الرسمية على سلامة الأغذية) سوف يأتي للتدقيق في أجزاء عمل الحكومة التي تشير خطة التدقيق إليها، وسوف يرفع تقريراً يتضمن ملاحظات عن الأداء الجيد والسيئ واقتراحات لإجراء تحسينات.

## النتيجة المحتملة

يدعم التدقيق الداخلي للأنشطة الرسمية الرئيسية للرقابة على الأغذية تقديم خدمات عالية الجودة.

## المؤشرات المحتملة

- < التقارير الرسمية الأخيرة للتدقيق الداخلي (هما في ذلك ملاحظات بشأن العناصر الناجحة، والعناصر التي تتسم بأوجه قصور أو يمكن تحسينها).
- < التوصيات المقدمية.

## مصادر الأدلة

- < تقارير التدقيق الداخلي.
- < التوصيات المكتوبة.

## 6.1.2.د



**معييار التقييم:** تتوفر لدى السلطات المختصة المسؤولية عن الرقابة الرسمية على سلامة الأغذية سياسة مكتوبة لاستخدام المراجعة الخارجية للعمليات التجارية لتحسين الخدمات العامة، وتنفيذ هذه السياسة.

## التوجيه

يمكن للمؤسسات ترتيب وإدارة أمورها ويمكنها بعد ذلك تقييم كفاءتها وفعاليتها. غير أن أحكام الناس عادةً لا تتسم بالموضوعية. وتقضي إحدى الطرق الموثوقة لتقييم الكفاءة والفعالية على الصعيد الداخلي بإجراء تدقيق خارجي مستقل. وهذا يعني قدوم مدقق متمرس من غير العاملين داخل المؤسسة أو السلطات المختصة (ولكنه يفهم إجراءات العمل وأعمال الرقابة الرسمية على سلامة الأغذية) للتدقيق في مكونات عمل الحكومة التي تحددها بنفسها أو بواسطة المسؤولين عن السلطات المختصة لإخضاعها للتدقيق. ويمكن إجراء التدقيق لدعم عملية المصادقة فيما يتعلق بمواصفة معينة (مثل المواصفة القياسية 17020 (ISO 17020) حول المعايير العامة لتشغيل أنواع مختلفة من الجهات التي تقوم بالتفتيش، والمواصفة القياسية 17025 (ISO 17025) حول المتطلبات العامة لكفاءة مختبرات الفحص ووضع المعايير).

## النتيجة المحتملة

يسلط التدقيق الخارجي في إجراءات العمل الضوء على القضايا التي يمكن معالجتها لتحسين الخدمات العامة المقدمة.

## المؤشرات المحتملة

- < وثيقة سياسات مكتوبة توضح السياسة ومدى استخدام التدقيق الخارجي (مثلاً أي أقسام من الحكومة أو السلطات المختصة سوف يتم تدقيق أدائه في مجال دعم أعمال الرقابة على سلامة الأغذية).
- < أدلة رسمية على وجود تقارير حول التدقيق الخارجي بمعايير ذات صلة (مثل مواصفات أيزو 17020، 17025، 9001) تشير إلى حالات من الأداء السيء أو توصي بإجراء تحسينات.

## مصادر الأدلة

- < سياسة مكتوبة لاستخدام التدقيق الخارجي بإجراءات العمل.
- < تقارير التدقيق الخارجي.

## أنظر أيضاً

أ.7.3.2 تكون المختبرات المعينة لإجراء الرقابة على الأغذية معتمدة بموجب المواصفة ISO 17025 (مختبرات الفحص) والمواصفة ISO 15189 (المختبرات الطبية) من قبل الهيئات المعترف بها دولياً.

## 2.2.د

آلية لضمان النظر في أحدث المعلومات العلمية  
والتقنية لمراقبة الأغذية

يستفيد النظام الوطني للرقابة على الأغذية من أحدث المعارف العلمية والتقنية لضمان مواءمة النتائج الإجمالية (الفقرة 26 من الوثيقة CAC/GL 82-2013).

الحصيلة الإجمالية

## 1.2.2.د

معياري التقييم: توجد روابط عمل مثمرة بين السلطات المختصة والأوساط الأكاديمية، والجامعات، والمعاهد التقنية وغيرها من مجموعات الخبراء (مثل اللجان العلمية)، بهدف استخراج المعلومات ذات الصلة لتقييم قضايا السلامة الغذائية والغش والتصدي لها.



## التوجيه

إن العلوم والمعارف حول الأغذية ومخاطر سلامة الأغذية والغش وأفضل الطرق لمواجهته هي في تقدم مستمر، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى الأنشطة الأكاديمية والبحثية التي تجريها الجامعات والمعاهد الفنية. وينبغي للحكومات أن تكون على بينة من المعارف الجديدة وآخر المستجدات والنتائج المنبثقة عن البحوث، ويجب أن تكون قادرة على الوصول إلى العلوم "البحثية"، فضلاً عن "العلوم والتكنولوجيا التطبيقية"، من أجل تطبيق أفضل نظم الرقابة على الأغذية والمراقبة وأكثرها تقدماً من الناحية العلمية والتكنولوجية. وتُعتبر المزايا التي تنشأ عن ذلك مفيدة لكل من السلطات المختصة والأوساط الأكاديمية، وبالتالي فإن هذه الروابط تكمل وتدعم بعضها البعض (الفقرة 15، والنقطة الثالثة من الفقرة 50 من الوثيقة CAC/GL 82-2013).

## النتيجة المحتملة

ينشأ تآزر وتكامل وآليات للدعم وروابط بين السلطات والجامعات والمعاهد الفنية وغيرها من مجموعات الخبراء.

## المؤشرات المحتملة

- < أن تكون السلطات المختصة قد طورت علاقات عمل رسمية مع قطاع الأبحاث المتصلة بسلامة الأغذية.
- < دليل على تبادل البيانات لأغراض سلامة الأغذية.
- < تقديم الجامعات دورات تدريبية لموظفي السلطات المختصة.

## مصادر الأدلة

- < وثائق مقترحة للمشروع.
- < عقود الأبحاث.
- < وثائق تبادل البيانات.
- < وثائق الدورات التدريبية.

## أنظر أيضاً

3.1.1.د تتعاون السلطات المختصة بنشاط مع مركز واحد أو أكثر من مراكز التميز أو المراكز المرجعية لسلامة الأغذية، ويشارك الموظفون في الجمعيات المهنية.



## 2.2.2.د

**معيّار التقييم:** تعتمد السلطات المختصة على منهجية الاستشراف في اعتماد آلية وقائية للرقابة على الأغذية، والتعرف المبكر على القضايا الناشئة والحرّجة، وتنفيذ السياسات الفعّالة واتخاذ القرارات.



## التوجيه

يمكن تعريف الاستشراف على أنّه نهج منظم وتشاركي متعدد التخصصات للبحث في التوجّهات المستقبلية المتوسطة والطويلة المدى والقوى الدافعة للتغيير. وهو آلية وإجراء يتطلب تفكيراً عميقاً ويؤدي إلى إيجاد سيناريوهات وأفكار متعددة. ويمكن الاستمرار في تطوير ذلك واستعماله كأساس لتشكيل السياسات واتخاذ الإجراءات المناسبة. الاستشراف هو عبارة عن توفير مساحة لمختلف أصحاب المصلحة والخبراء لتطوير المعرفة الاستباقية والتشاركية. يتم استخدامه لتحديد سيناريوهات مستقبلية مختلفة واستكشاف التغيرات المستقبلية الكمية والنوعية من خلال توقع وتحليل التطورات والتحديات المحتملة.

يتم استخدام الاستشراف بشكل متزايد لتحسين بناء سياسة تعتمد مقارنة التأهب والوقاية. يتمثل الهدف الرئيسي من الاستشراف في مجال الرقابة على الأغذية في توقع المخاطر الناشئة والحرّجة التي تمثل النتائج طويلة الأمد لمجموعة من العوامل الوظيفية والبيئية التي يمكن أن تحدث في المستقبل.

كما يمكن استخدام الاستشراف لدعم عمليات التخطيط الاستراتيجي، وصياغة رؤية للمستقبل، وتحسين عملية صنع القرار والتقييم، والتحول التنظيمي، والتأثير على السلوكيات العامة، ووضع خيارات السياسات، ورسم تصوّر لأثر السياسات مسبقاً، وتشكيل توافق داخل مجموعات أصحاب المصلحة، إلخ.

لذلك يمكن أن يساعد الاستشراف في مجال الرقابة على الأغذية، على تحديد قضايا سلامة الأغذية الناشئة أو الحرّجة، أو الغش في الأغذية، من حيث المخاطر ولكن أيضاً الفرص. يمكن لتطبيق الاستشراف أن يدعم تنفيذ السياسات واتخاذ القرارات بصورة ملائمة وفعّالة. وباعتباره آلية متعددة التخصصات، فإنه يمكن أن يساعد أيضاً على إشراك مختلف أصحاب المصلحة في مجموعة واسعة من الأنشطة، وتعزيز نهج بناء السياسات القائمة على الوقاية والاستباقية والمخاطر ذات الأولوية والنظر في النظم الغذائية ككل. تعتبر هذه الآلية شاملة وحاسمة التحقيق التناسق في السيطرة على المخاطر حيث تكون في الغالب الأحيان محكمة بسياسات قطاعية مختلفة أو سلطات مختصة متعددة.

يمكن استخدام طرق مختلفة، منفردة أو مجتمعة، لاستكشاف السيناريوهات المستقبلية والاتجاهات المحتملة، حيث سيتم ربط اختيار الأساليب بالنتيجة المرجوة. المسح الأفقي هو طريقة ملائمة للاستشراف ويشير إلى النهج الذي يقوم بمسح أو مراجعة مصادر البيانات المختلفة لتوضيح المشاكل التي قد يكون لها تأثير في المستقبل المتوسط والبعيد. ويستند أساساً على البحوث المكتبية، التي تنطوي على مجموعة متنوعة من المصادر (قواعد البيانات والمجلات الورقية أو التي يمكن النفاذ إليها عبر مواقع إلكترونية على شبكة المعلومات/ الإنترنت، المجتمعات البحثية، المنظمات الدولية، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، والشركات، إلخ). وتشمل الأساليب الأخرى لوضع نموذج الحالة/ الوضعية والتفكير في السيناريوهات المستقبلية وما إلى ذلك).

## النتيجة المحتملة

يتم الترويج لمنهج السياسات القائمة على الوقاية ودعمها بالمعلومات والتحليل اللازمة.

## المؤشرات المحتملة

- < الوثائق التي تبين تطبيق منهجيات الاستشراف (مثل المسح الأفقي، ووضع نماذج للمحاكاة، وما إلى ذلك) مثلا لـ:
  - < تحديد الثغرات في قاعدة معارف منظمة/ تنظيم ما.
  - < اختبار الافتراضات المرتبطة بالسياسات.
  - < وضع خطة بحثية.
  - < إرشاد ممارسات الرصد المستقبلية.
  - < تقييم مدى ضعف النظام الغذائي.
  - < تحديد المخاطر الناشئة وفهمها.
  - < إلخ
- < دليل على أنه يتم جمع مزيج من مصادر البيانات المختلفة (مثل الأدلة العلمية، والملاحظات، والخبرات، والاتجاهات العالمية، وإسهامات الخبراء) واستخدامها لدعم القرارات فضلاً عن استخدام التخصصات المختلفة الأخرى.
- < دليل على أنه يتم الاستفادة من الاستنتاجات والنتائج لتطوير الموظفين وتنظيم فعاليات تدريبية لإبقاء الموظفين على بينة من التطورات وقادرين على استباق الأمور.

## مصادر الأدلة

- < وثائق منهجيات الاستشراف (جمع البيانات، والتحليل، والتطورات ذات الصلة).

## أنظر أيضاً

- أ.1.2.1. ترصد السلطات المختصة في موازاتها/ ميزانياتها الاعتمادات اللازمة لإعداد الموظفين لاجتماعات ومؤتمرات دولية مختارة تُعنى بالعلوم والسياسات والمشاركة فيها.
- أ.3.2.3. تقوم السلطات المختصة بتقديم أو تيسير فعاليات تدريبية دورية لإطلاع الموظفين الذين يتحملون مسؤوليات في مجال الرقابة على الأغذية على آخر المستجدات.
- ب.3.2.3. تشمل آلية التنسيق المركزية الوظيفية جميع السلطات المختصة ذات الصلة لمعالجة حالات الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية.
- ج.1.2.2. يكون البلد عضواً نشطاً في هيئة الدستور الغذائي وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة التي لها ولايات في مجال سلامة الأغذية وجودتها.

الصور من اليسار إلى اليمين:

© FAO; © FAO/Bay Ismoyo; © FAO/Gustave Ntaraka - FAO/THEUN Flickr; © FAO/Oliver Bunic





أداة تقييم نظام الرقابة  
على الأغذية

## القسم دال

# الأساس العلمي/ المعرفي والتحسين المستمر

يستعرض هذا القسم سمات النظام الضرورية لبناء أسسه العلمية، وإدراج مبادئ تحليل المخاطر، ومواكبة التطورات والمستجدات العلمية للتحسين المستمر. يبحث في مدى ارتكاز السلطات المختصة في قراراتها على المعلومات العلمية والتقنية الجيدة، ويستعرض متانة عمليات جمع المعلومات كأساس لتحليل المخاطر، ويقيم مدى استخدام إطار تحليل المخاطر في إدارة مخاطر سلامة الأغذية. كما يبحث في قدرة السلطات المختصة على تقييم الأداء وتحسينه، مع مراعاة أحدث المعارف العلمية والتقنية لضمان تحقيق النتائج المنتصرة.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)

إدارة الزراعة وحماية المستهلك

مكتب سلامة الأغذية

وحدة سلامة وجودة الأغذية

[WWW.FAO.ORG/FOOD-SAFETY](http://WWW.FAO.ORG/FOOD-SAFETY)

ISBN 978-92-5-132523-0 ISSN 2708-163X



9 789251 325230  
CA5404AR/1/05.20